مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٣٥١-١٤١٠، (شوال ١٤٤٣ هـ/ مايو ٢٠٢٢)

ما صُورتُهُ حرفٌ واحدٌ عند النحويِّين

د. عبد العزيز بن علي بن أحمد الغامدي
الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة
كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخّص البحث:

من الكلِم ما يجيء على صُورة حرف واحد، ويشمل ذلك الأسماء: كتاء الفاعل، وكاف المخاطب، وياء المتكلّم، وهاء الغائب، والأفعال: كـ(قِ) من (وقى) و(عِ) من (وعى)، والحروف: كلام الجرّ وبائه وكافه، وكالميم من (ماءٍ) والألف من (الهوى) واللام الأولى من (لعلَّ).

وهذه الدراسة تهدف إلى استظهار ما يجيء من الكلِم على حرف واحد وما لا يجيء، وتحاول الكشف عن أثر ما صورتُه حرف واحد في التعليل، وتسعى إلى جمع ما تفرَّق من قواعد تتعلَّق به في مبثوثات كُتُب النحويين.

الكلمات المفتاحية : صورة ، الكلِم ، حرف ، واحد. .

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّه محمدٍ، وعلى آله وصحبه والتابعين، أمَّا بعد:

فقد بذل النحويون جهوداً مُضنيةً في خدمة العربية، ودراسة حروفها وألفاظها وتراكيبها، واستظهار عللها وشوادّها، والغوص في جزئيَّاتها ودقائقها.

وإنّ ممّا يسترعي النظر في مصنفات النحويين أن تجد اللفظ الذي يجيء على حرف واحد يتردّد في سياقاتٍ مختلفة، فيُقال في حديثٍ عن الأسماء: "ليس في الأسماء ما هو على حرفٍ واحد إلا وموقعه موقع العجز لا موقع الصدر"(١)، ويُقال في حديثٍ عن الأفعال: "ولا تجب الهاء إلا في مسألة واحدة، وهي أن يكون الفعل قد دخله الحذف، وبقي على حرف واحد في اللفظ، كالأمر من (وعى يعي)، فإنك تقول فيه: (عِهْ)"(٢)، ويُقال في حديثٍ عن الحروف: "إذا جاز حذف حرفين للضرورة فحذفُ حرف واحد أولى"(٣).

وأضحى ما صُورته حرف واحد مسلكاً يُنحى إليه في التعليل والتوجيه، وارتبطت به قواعدُ شتّى، عوّل عليها النحويون في نقد الأقوال، والاحتجاج للآراء، وتأصيل الأحكام.

وهذا البحث يهدف إلى إبراز الكلِم الذي يجيء على حرف واحد، والكشف عن أثره في تعليل المسائل، وجمْع ما تفرّق من قواعد تتصل به في مبثوثات كُتُب

---

(١) المقاصد الشافية ٣/ ٦٥٨، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣.

(٢) التصريح ٥/ ٢٦٥.

(٣) الإنصاف ٢/ ٦٨٦.

النحـويين، ولم أقـف علـى دراسـةٍ خَصَّـت تلـك الأهـدافَ ببحـثٍ مسـتقلٍّ بحسـب اطلاعي[1].

وقد تكوّنت خطة هـذا العمـل من مقدّمـة، وثلاثـة مباحـث، وخاتمـة، علـى النحـو الآتي:

المقدّمة.

المبحث الأول: الكلِم الذي يجيء على صُورة حرف واحد.

المبحث الثاني: التعليل بما صُورته حرف واحد.

المبحث الثالث: قواعد تتعلّق بما صُورته حرف واحد.

الخاتمة.

وإنـي لأرجـو أن يكـون في هـذا الجهـد المتواضـع إضـافةٌ في حقـل علـوم العربيـة، واللهُ -تعالى- المسدِّد، هو حسبي، ونعم الوكيل.

(١) خلا ما ندر من الدراسات التي أشارت في طيّاتها إلى بعض القواعد المتصلة بما صورته حرف واحد، وسيأتي الحديث عنها في سياق المناقشة إن شاء الله تعالى.

المبحث الأول
الكلم الذي يجيء على صورة حرف واحد

لا تخلو الكلمة من أن تكون اسماً، أو فعلاً، أو اسم فعلٍ[١]، أو حرفاً:
فأمّا الاسم فلا يخلو من أن يكون ضميراً أو ظاهراً:
فإن كان ضميراً فقد يكون منفصلاً أو متصلاً؛ فإن كان متصلاً فأكثر ما يجيء على حرف واحد كتاء الفاعل، وكاف المخاطب، وياء المتكلِّم، وهاء الغائب.
وإن كان منفصلاً فلا يجوز مجيئه على حرف واحد[٢]، وذهب الكوفيون[٣] إلى أن الهاء وحدها في (هو، وهي) هي الضمير، كما ذهبوا إلى أن الياء والكاف والهاء في (إيّاي، وإيّاك، وإيّاه) هي الضمائر[٤].
وإن كان الاسم ظاهراً فالأصل ألّا يكون على حرف واحد -مبنيّاً كان أم معرباً- قال سيبويه: "واعلم أنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبداً"[٥].

---

(١) اسم الفعل زاده أبو جعفر بن صابر الأندلسي، قال أبو حيان: "وأجمع النحويون على أن أقسام الكلِم ثلاثة: اسم وفعل وحرف، وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير شيخُنا عن صاحبه أبي جعفر بن صابر أنه كان يذهب إلى أن ثَمّ رابعاً، وهو الذي نُسمّيه (اسم فعل)، وكان يُسمّيه (خالِفة)، إذ ليس هو عنده واحداً من الثلاثة". التذييل والتكميل ١/ ٢٢، ٢٣، قال الصبان: "والحقّ أنه من أفراد الاسم". حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية ١/ ٣٦.

(٢) ينظر الأصول في النحو ٢/ ٢٦٣، و العلل في النحو: ٢٦٣.

(٣) ينظر الإنصاف ٢/٦٧٧.

(٤) ينظر المصدر السابق ٢/ ٦٩٥، ٦٩٦، وسيأتي مزيد حديث في هذه المسألة. ينظر المبحث الثالث القاعدة (٣).

(٥) الكتاب ٤/٢١٨.

ومجيء الاسم الظاهر على حرف واحد نادرٌ جدّاً[١]، كقولهم: (أيش؟)، والأصل: أيُّ شيءٍ؟ لكنه اختُصر إلى أنْ لم يبق من (شيء) إلا الشين[٢]، وكقولهم: (مُ الله)، على قول من قال: إنّ أصله: (ايْمُن الله)[٣]، وكقولهم: (شربتُ ماً يا فتى)، والأصل: (شربتُ ماءً)، فحُذفت الهمزة، ونُوِّنت الألف، ثمّ حُذفت الألف لسكونها وسكون التنوين، فبقي على حرف واحد، وهو الميم[٤]، والتنوين لا يُعتدُّ به[٥].

ونصَّ سيبويه[٦] على أنك إذا سمَّيت بالباء من (اضربْ) قلت: (اب)، فتأتي بهمزة الوصل في الابتداء، فيكون الاسم الظاهر على حرفين أحدهما الهمزة، فإذا وصلتَ أذهبتَ الهمزة فقلت: (مَن بٌ لك؟)، فيكون على حرف واحد.

---

(١) ينظر المقاصد الشافية ٨/٢٤٦.

(٢) ينظر نتائج الفكر: ١٥٣، والمقاصد الشافية ٨/ ٢٤٦.

(٣) قال ابن مالك: "وقال الزمخشريّ في (مُ الله): ومن الناس مَن زعم أنها من (ايْمُن). قلت: لم يعرف مَن الذي زعم ذلك، وهو سيبويه رحمه الله، فإنه قال في عِدّة ما يكون عليه الكلم: واعلمْ أنّ بعض العرب يقول: (مُ الله لأفعلنّ) يريد: ايمُ الله". شرح التسهيل ٣/ ٢٠٣، وينظر الكتاب ٤/ ٢٢٩، وفي الميم من (م الله) أقوال أُخر. ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ١٠٥، والمنصف ١/ ٦١، والتذييل والتكميل ١١/ ٣٥٩.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ١/٢١، والتصريح ١/١٣٨.

(٥) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٤/٢٩.

(٦) الكتاب ٣/٣٢٣، ٣٢٤، وينظر شرحه للسيرافي ٤/٨٢، والتعليقة للفارسي ٣/١٣٣، والتذييل والتكميل ٣/٦٣، والمقاصد الشافية ٨/٢٤٦.

وأمّا الفعل فقد يسري عليه الحذف فيكون على حرف واحد كـ(قِ) من (وقى)، و(عِ) من (وعى)، وحينئذٍ يجب اجتلاب هاء السكت في الوقف، فيُقال: (قِهْ) و(عِهْ)[١].

وأمّا اسم الفعل فلا يجيء على حرف واحد، قال ابن الحاجب: "وليس من أسماء الأفعال اسم على حرف واحد"[٢].

وأمّا الحرف فالأصل فيه أن يكون موضوعاً على حرف واحد، كباء الجرّ ولامه، أو حرفين كـ(مِن) و(عَن)[٣]، وقد يجيء على ما صورته ثلاثة أحرف أو أربعة أحرف أو خمسة أحرف، جاء في الكناش[٤]: "والحرف ينقسم إلى بسيط، ويُراد به ما هو حرف واحد، كالباء واللام وكاف التشبيه ونحوها، وإلى مركَّب: إمّا ثنائي كـ(مِن) و(عن)، وإمّا ثلاثي كـ(على)، أو رباعي كـ(حتى)، أو خماسي نحو: (لكنّ)، ولا يتجاوز أصول الأسماء في العدَّة".

---

(١) ينظر الكتاب٤/٢١٩، وشرحه للسيرافي ٥/١٨١، ٢١٨، وشرح التصريف للثمانيني: ٢٨٤.

(٢) الأمالي ١/ ٤٢٥.

(٣) ينظر شرح الألفية لابن الناظم: ١٢.

(٤) ٢/٧٢.

المبحث الثاني
التعليل بما صورته حرف واحد

أفاد النحو العربي -كغيره من العلوم - من التفكير بالعقل والمنطق الإنساني، فمدَّ القياسَ، وشرحَ العلل، وفسّر كثيراً من الظواهر اللغوية [١]، وكان الكلِم الذي يجيء على صورة حرف واحد من جُملة ما ولج في نسيج كلام العلماء عند تفسير تلك الظواهر.

ولعلّ مما يدخل في هذا الصَّدد ما جاء في الفعل المضارع؛ فإنه إذا أُسند إلى نون الإناث بُني، وقد قيل في تعليل ذلك: إنّ المضارع تركَّب مع النون؛ لأنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد معنىً وحكماً، فإذا انضمَّ إلى أن يكون مستحقاً للاتصال لكونه على حرف واحد تأكَّد امتزاجه، وجعْله مع ما اتصل به شيئاً واحداً[٢].

وسأل سيبويه شيخه الخليل: "ما بالك تقول: (ذهبْنَ) و(أذهبْنَ)، ولا تضاعف النون، فإذا قلت: (أنتنَّ) و(ضربكنَّ) ضاعفتَ؟"[٣].

فأجاب بأنّ المؤنث في نحو: (ذهبْنَ) و(أذهبْنَ) حُمل على المذكّر في قولهم: (ذهبوا) و(قالوا) في أنهما على حرف واحد، فإذا قلت للمذكر: (قلتُمُو) و(ذهبتُمُو) و(ضربتُكُمُو) قلت للمؤنث: (ذهْبتُنَّ) و(ضربتُكُنَّ)[٤].

---

(١) ينظر التعليل بالحاجز غير الحصين: ١٨٧ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧.

(٣) الكتاب ٤/٢٠١.

(٤) وذكر جواباً آخر لا يتعلّق بالحرف الواحد. ينظر الكتاب ٤/٢٠١، ٢٠٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٧٣، ٧٤.

ويرى البصريون[١] أنّ الضمير المجرور لا يجوز العطف عليه دون إعادة الخافض؛ وذلك "لأنّ الضمير قد صار عوضاً عن التنوين، فينبغي ألا يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين، والدليل على استوائهما أنهم يقولون: (يا غلامِ)، فيحذفون الياء، كما يحذفون التنوين، وإنما اشتبها لأنهما على حرف واحد، وأنهما يكمِّلان الاسم، وأنهما لا يُفصل بينهما وبينه بالظرف، وليس كذلك الاسم المظهر"[٢].

وذكر الكسائي[٣] أنّ (مِن) تدخل على جميع حروف الصفات[٤] - نحو: (جئتُ مِن عليه) - إلا على الباء واللام، وقد امتنعت العرب من إدخالها على الباء واللام؛ لأنهما سيكونان اسمين بدخول (مِن) عليهما، وليس من الأسماء الظاهرة اسم على حرف واحد.

وإنما دخلت الباء على الكاف - مع أنها حرف واحد - لأنها في معنى (مِثل)[٥]، وذلك في نحو قول الشاعر:

وزَعْتُ بِكَالهِراوَةِ أَعْوَجيٍّ إذا وَنَتِ الرِّكَابُ جرى وَثابا[٦]

---

(١) ينظر الإنصاف ٤٦٣/٢، وسفر السعادة ٥٥١/٢، والمقاصد الشافية ١٥٦/٥.

(٢) الإنصاف ٤٦٧/٢.

(٣) ينظر حروف المعاني والصفات: ٧٨.

(٤) هي حروف الجرّ، ويسمّيها الكوفيون حروف الصفات؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات، فتجري مجرى الظروف. ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧٤، ٨/ ٧.

(٥) ينظر المصدر السابق.

(٦) من الوافر، وهو يُعزى لابن عادية السلمي في الاقتضاب لابن السِّيد البطليوسي ٣٣٤/٣، والمقاصد الشافية ٦٦٦/٣، ٦٦٧، وورد بلا نسبة في حروف المعاني والصفات: ٧٨.

أي: بمثل الهراوَة[١].

وقول الشاعر:

ورُحْنَا بِكَابْنِ الماءِ يُجْنَبُ وَسْطَنا تَصَوَّبُ فيه العَيْنُ طَوْراً وتَرتقي[٢]

أي: بمثل ابن الماء[٣].

وقُرئ قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾[٤] بكسر الياء الثانية[٥]، وهي ياء المتكلِّم، وكان مما قيل في تعليل الكسر: أنّ الياء "تُشبه هاء الضمير في أنّ كلًّا منهما ضمير على حرف واحد، وهاء الضمير تُوصَل بواوٍ إذا كانت مضمومة، وبياءٍ إذا كانت مكسورة، وتُكسر بعد الكسرة والياء الساكنة فتُكسر[٦] كما تُكسر الهاء في (عليْهِ)"[٧].

وإذا كان المنادى صحيح الآخر، وأُضيف إلى ياء المتكلِّم -نحو: (يا غلامي) - جاز فيه إثبات الياء ساكنةً، قال الشاطبي: "ووجه إثباتها أنه الأصل،

---

(١) هي العصا الضخمة، والمعنى: كففت في الحرب من يتقدّم بفرسٍ مثلِ الهراوة صلابةً. ينظر الصحاح (هرا) ٦/ ٢٥٣٥، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: ٢٩٢.

(٢) من الطويل، وهو لامرئ القيس. ينظر الديوان: ٢٤٣، وحروف المعاني والصفات: ٧٨، والاقتضاب لابن السِّيد البطليوسي ٣/٣٣٤، ٣٣٥، وذكر فيه أنه يُروى أيضاً عن عمرو بن عمار الطائي.

(٣) هو طائر من طيور الماء، مثل الغِرنيق، والمعنى: أنّ هذا الفرس يشبه طير الماء في سرعته وسهولة مشيه. ينظر شرح أدب الكاتب للجواليقي: ٢٩٢، وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٧.

(٤) إبراهيم: ٢٢.

(٥) هي قراءة حمزة. ينظر السبعة في القراءات: ٣٦٢، والتيسير في القراءات السبع: ١٣٤.

(٦) أي: الياء في (بمصرخيِّ).

(٧) الدر المصون ٧/٨٩.

لكنها أُسكنت لأنها شبيهة بالتنوين في تطرُّفه وكونه على حرف واحد، والتنوين ساكن، فأُسكنت لذلك"[١].

ولمّا كان لفظ (ايمُن) من الألفاظ التي كثر استعمالها في القسم، تصرَّفت فيه العرب بأنواع التخفيف، فمنهم من يحذف النون فيقول: (ايْمُ الله)، ومنهم من يحذف معها الياء فيقول: (امُ الله)، ومنهم مَن يُبقي الميم وحدها فيقول: (مُ الله)، ومنهم من يفتحها فيقول: (مَ الله)، ومنهم من يكسرها فيقول: (مِ الله)[٢]، وفُسِّر الكسر بأنّ الميم لمّا صارت على حرف واحد شُبِّهت بالباء فكُسرت؛ لأنه قَسَمٌ يعمل في الجرِّ فأُجريت مُجراها[٣].

وفرَّق النحويون بين همزة الاستفهام و(هل) بأمور منها: أنّ (هل) لا تباشر أدوات الشرط، والهمزة تباشرها، كقوله تعالى: ﴿أَإِن ذُكِّرْتُم﴾[٤]، وكذلك لا تباشر (هل) (إنَّ)، بخلاف الهمزة، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾[٥] قال ناظر الجيش: "والظاهر أنّ العلّة في ذلك إنما هو أصالة الهمزة في الاستفهام، وانضمَّ إلى ذلك كونها على حرف واحد، فكان في النطق بها سهولة إذا انضمَّت إلى غيرها"[٦].

---

(١) المقاصد الشافية ٣٣٦/٥، وفيه علة أخرى لا تتعلّق بالحرف الواحد.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٨، والتذييل والتكميل ١١/ ٣٥٦، ٣٥٧.

(٣) ينظر شرح المفصل ٨/ ٣٦.

(٤) يس: ١٩.

(٥) فصلت: ٩.

(٦) تمهيد القواعد ٤٤٧٨/٩.

ومن القواعد المقررة في التصريف أنّ فاء الافتعال إذا كانت أحدَ الحروف المطبقة المستعلية -وهي الصاد والضاد والطاء والظاء - قُلبت التاء طاءً فيُقال في: (اصتبر): (اصطبر)، وشذَّ قلب التاء طاءً إذا كانت لام الكلمة صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً، نحو: (فَحَصْطُ برجلي)، والأصل: (فَحَصْتُ)، ونحو: (حِصْطُ عنه) - بمعنى: (حِدْتُ) - والأصل: (حِصْتُ)، ونحو: (أحَطٌ) و(حَفِطٌ)، والأصل: (أَحَطْتُ) و(حَفِظْتُ)، قال الرضي: "وإنما قلّ ذلك لأنّ تاء الضمير كلمة تامّة فلا تُغيَّر، وأيضاً هو كلمة برأسها، فكان القياس ألّا تُؤثِّر حروف الإطباق فيها، ومَن قلبه فلكونه على حرف واحد كالجزء مما قبله، بدليل تسكين ما قبله، فهو مثل تاء (افتعل)"[1].

وهكذا نجد نحواً من هذه التعليلات في مبثوثات كتب النحويين، ممّا له صلةٌ بالحرف الواحد، في مسائل الأسماء والأفعال والحروف، وهي -في جملتها - عللٌ تحاول تقريب الظاهرة والإقناع بها، وقد تُعوِّل في بعض المواضع على الحمل والتشبيه، وتشير في بعضها الآخر إلى أن الحرف الواحد سهلٌ، ضعيفٌ، لا يستقلُّ بنفسه، وإنما هو كالجزء ممّا اتصل به.

(١) شرح الشافية مع هامشه ٢٢٧/٣.

المبحث الثالث
قواعد تتعلّق بما صورته حرف واحد

تفرّق في كلام النحويين عدد من القواعد ذات الصِّلة بما صُورته حرفٌ واحدٌ من الكلِم، وهي مستخلصةٌ ممّا بُثَّ في مسائلهم، وممّا ورد في سياق احتجاجاتهم، أو عرَض في تعليلاتهم[(١)]، وهذه القواعد ليست على مستوى واحد؛ فمنها ما هو متفق عليه، ومنها ما هو مختلف فيه، ومنها ما ندّ عنه بعض الشواذّ أو الاستثناءات، وسوف يتضح أن من تلك القواعد ما يتعلّق ببابٍ من أبواب النحو أو الصرف فتكون من القواعد الخاصة، وأنّ منها طائفةً لا تخصّ باباً بعينه وإنما تستوعب أكثر من موضوع فهي تدخل ضمن ما يُسمّى بـ(القواعد الكلّيّة) أو (قواعد التوجيه) أو (الأصول)[(٢)].

وفيما يلي عرضٌ لما أمكن الوقوف عليه منها[(٣)]:

---

(١) تقدّم في المبحث الماضي أن الكلِم الذي يجيء على صورة حرف واحد من جُملة ما عوّل عليه النحويون في التعليل الذي يتغيّا تفسير الظواهر وتقريبها، غير أن من التعليل ما يتجاوز هذا المستوى، فلا تنحصر فائدته في تفسير الظواهر وتقريبها فحسب، وإنما قد تُستخلص منه بعض القواعد كما ذكرت.

(٢) ينظر الأصول للدكتور تمام حسان: ١٢٥، و الأصل النحوي توالي الأمثال اللفظية والمعنوية: ٢٢٩، ٢٣٠، وقاعدة يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل: ١٠٠، ١٠١.

(٣) ذكرتُ في المقدمة أن هناك دراساتٍ ترتبط بالقواعد المتعلّقة بما صورتُه حرفٌ واحد، وقد رأيتُ أن يكون الحديث عنها في هذا المبحث؛ لارتباطها به، ولأن بعضها يحتاج إلى مناقشة، وليكون الكلام عنها مهاداً للدخول في قواعد هذا الموضوع، فأقول: وجدتُ في كتاب (عدم النظير والاحتجاج به في النحو والتصريف: دراسةً وتطبيقاً، د. إبراهيم الشقاري) إشارةً إلى ستّ قواعد تتصل بما صورتُه حرفٌ واحدٌ؛ أربعٌ منها في ص٤٧٤، وواحدةٌ في ص٤٨٢، =

١ - لا يُوجد في كلام العرب اسم مظهر على حرف واحد:

=

وواحدةٌ في ص٤٩١، وهي على النحو الآتي: ١ـ (لا يُوجد في كلام العرب اسم معرب على حرف واحد)، ٢ـ (لا يُوجد في كلام العرب اسم معرب على حرف واحد غير متصل بشيء)، ٣ـ (ليس في الأسماء العربية اسم على حرف واحد موقعُه الصدر)، ٤ـ (ليس في الضمائر المنفصلة ضمير على حرف واحد)، ٥ـ (لا يُوجد في كلام العرب حرف حُذف جميع حروفه طلباً للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد)، ٦ـ (ليس في الجموع ما حُذف جميع حروفه حتى لم يبق منه إلا حرف واحد).

أمّا القاعدة الأُولى فهي من القواعد الشائعة عند النحويين، وقد سيقتْ بلفظٍ مقاربٍ في كتاب: (اللازم وأثره في النحو والتصريف، د. عبد العزيز الغامدي ص٩٦ -٩٩)، والحقّ أنها جزءٌ من قاعدة (لا يُوجد في كلام العرب اسم مظهرٌ على حرف واحد)؛ لأنّ المظهر يشمل النوعين: المعرب والمبني، وقد استظهرتُ من كلام النحويين عِدّة وجوهٍ لاطّراد هذه القاعدة، وسيأتي إيرادها قريباً.

وأمّا القاعدة الثانية فقد نصّ الباحث على أنّ ابن السراج ذكرها في احتجاجه لمنع قول الكوفيين: إن اسم الإشارة (ذا) والاسم الموصول (الذي) أصلُهما حرفُ الذّال فقط، ويبدو أن الباحث قد جانب الصواب في صوغ هذه القاعدة؛ وذلك أن (ذا) و(الذي) مبنيّان، والقاعدة تقول: (لا يوجد في كلام العرب اسم معرب على حرف واحد غير متصل بشيء)، ثم إن ابن السراج لم يذكر القاعدة بهذا النحو، وإنما قال: "لا يجوز أن يكون اسم على حرفٍ في كلام العرب إلا الضمير المتصل". الأصول ٢/ ٢٦٣.

وأمّا القاعدة الثالثة والرابعة فستأتيان؛ ففيهما مزيدُ حديث، وأمّا القاعدة الخامسة فقد أوفاها في المناقشة حقّها، وأمّا القاعدة السادسة فكان الأولى بالباحث أن يستعيض عنها بالقاعدة الأولى، وهي: (لا يُوجد في كلام العرب اسم معرب على حرف واحد)، فهي تتضمّن الجمع والمفرد، وأشمل منها قاعدة: (لا يُوجد في كلام العرب اسم مظهر على حرف واحد)؛ لأنها تتضمّن الجمع والمفرد، والمعرب والمبني.

تقدّم أنّ الاسم المظهر -معرباً كان أم مبنيّاً - لا يكون على حرف واحد إلا ما ندر، وعلّة ذلك: أنّ الاسم المظهر يُبتَدَأ به ويُوقف عليه، والوقف والابتداء لا يصيران على حرف واحد، فيكون محرَّكاً ساكناً[١]، وقد تجلّت -في سبيل تحقيق اطّراد هذه القاعدة - مظاهر عِدَّة، أبرزُها ما يلي[٢]:

أ - اجتلاب هاء السكت، وذلك في نحو: (مجيء مَ جئتَ؟) و(مِثْلُ مَ أنت؟)، فإنّ الألف قد حُذفت من (ما) حال الإضافة كما حُذفت مع حروف الجر في نحو: (مِمَّ؟) و(عمَّ؟) فإذا وقفتَ عليها قلتَ: (مجيءَ مَهْ؟) و(مِثْلُ مَهْ)، قال ابن يعيش: "وصار بعد حذف الألف على حرف واحد، فكرهوا ذلك، فألحقوه الهاء، وقالوا (مجيءَ مَهْ؟)، و(مِثْلُ مَهْ؟)"[٣]، وقال الشاطبي: "بخلاف الحرف إذا كان هو الجارّ؛ فإنه لا يستقلّ بنفسه، فكان اتصاله بمجروره اتصالاً تامّاً حتى صار كالكلمة الواحدة التي على أكثر من حرف واحد، فلم يلزمها إلحاق الهاء"[٤].

ب - إعادة الحرف المحذوف، كما في (شاة)؛ فإنّ أصلها (شاهة) بهاءٍ هي لام الكلمة[٥]، فإذا أُريد جمع (شاة) على حدّ (بقرة وبقر) وجب حذف تاء التأنيث،

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٣٢٤، والمقتضب ١/ ١٧٥، والتعليقة للفارسي ١٣٤/٣، ٢٤٥/٤، والمقاصد الشافية ٨/ ٢٤٧.

(٢) والذين ظهر في بعض كلامهم ما يشير إلى جواز مجيء الاسم الظاهر على حرف واحد عدلوا عن ذلك في التطبيق، كأبي حيان. ينظر التذييل والتكميل ٤١/٢، ٦٣/٣، واللازم وأثره في النحو والتصريف: ٩٨، ٩٩.

(٣) شرح المفصل ٨٨/٩.

(٤) المقاصد الشافية ٩٩/٨.

(٥) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٢٠١/٤.

فيُقال: (شا)، فيبقى الاسم على حرفين، فلم يجز تركه على ذلك؛ كراهية أن يُذهِب التنوينُ -لسكونه- الألفَ، كما يُذهِبها من نحو: (عصاً)، فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد، وهذا محالٌ، فوجب أن يُضمّ إلى الكلمة ما يُؤمَن معه حذف الألف، فرُدّت الهاء التي هي لام الكلمة، فقيل في الجمع: (شاه)، ثم أبدلتها العرب همزة فقيل: (شاء)[1].

ج - إبدال الواو ميماً، كما في (فم)؛ فإنّ أصله (فَوْهٌ)، والهاء مشبَّهةٌ بحروف العلة؛ لخفائها وقُربها في المخرج من الألف، فحُذفت كحذف حرف العلة، فبقيت الواو، وكان القياس قلبها ألفاً؛ لتحرُّكها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها، ثم يدخل التنوين على حدّ دخوله في نحو: (عصاً) و(رحىً)، فتُحذف الألف لالتقاء الساكنين، فيصير الاسم المعرب على حرف واحد، وذلك معدوم النظير، فأبدلوا من الواو ميماً؛ لأنّ الميم حرف جَلْدٌ يتحمّل الحركات من غير اشتغال، وهما من الشفتين، فهما متقاربان، فقيل: (هذا فمٌ)[2].

د - التضعيف، كما في (لو) فلو سُمِّي بها وجب تضعيف الواو فيُقال: (لوٌّ)، ولولا التضعيف لقيل: (هذا لَوٌ)، فتتحرك الواو وينفتح ما قبلها فتُقلب ألفاً،

---

(١) ينظر المنصف ١٤٤/٢، ١٤٥، وإبدال الهاء همزة هو رأي المبرد في المقتضب ٢٩١/١، وأمّا سيبويه فيرى أن (شاء) ليس من لفظ (شاه)، بل هو اسم للجمع، وأصله: (شَوَيٌ) أو(شَوَوٌ)، قُلبت العين ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثم قُلبت اللام همزة على سبيل الشذوذ؛ لأنّ قبلها ألفاً أصلية، ولأنّ العين واللام أُعِلّا جميعاً. ينظر الكتاب ٤٦٠/٣، وشرحه للسيرافي ٢٠١/٤.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١.

فيُقال: (لا)، ثم يدخل التنوين، فيُقال: (لاً)، بحذف الألف -لسكونها وسكون التنوين - فيصير اللفظ على حرف واحد وهو اللام، والتنوين غير معتدٍّ به[١].

هـ - المدّ، فإذا سمَّيتَ بحرفٍ ثنائيٍّ نحو: (با) (تا) (حا) (طا) وجب أن تمدّه فتقول: (باا تاا حاا طاا)، ثم تُقلب الألف الثانية همزة على حدّ قلبها في (كساء) و(رداء) فيُقال: (باء تاء حاء طاء)، ولولا ذلك لحُذفت الألف في (با) (تا) (حا) (طا) بسبب التنوين، فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد، فإن ابتدأتَه وجب أن يكون متحرِّكاً، وإن وقفتَ عليه وجب أن يكون ساكناً، فإن ابتدأتَه ووقفتَ عليه جميعاً وجب أن يكون ساكناً متحرِّكاً في حال، وهذا ظاهر الاستحالة، وما ورد منه كقولهم: (شربت ماً) فشاذٌّ لا يُقاس عليه[٢].

و - الاقتصار على إعلال واحد، كما في (الهوى)؛ فإنّ الأصل: (الهوَيُ)؛ وكلٌّ من الواو والياء صالح لقلبه ألفاً لتحرُّكه وانفتاح ما قبله، لكنهم اكتفوا بقلب الياء، فقيل: (الهوى)، ولو قُلبت الواو أيضاً ألفاً لالتقى ألفان، فتُحذف إحداهما لالتقائهما ساكنين، ثم تُحذف الأخرى لملاقاة التنوين عند التنكير، فيصير الاسم المتمكِّن على حرف واحد، وهو ممتنع، فاقتُصر على إعلال اللام؛ لأنها في الطرف، وهو محلّ التغيير[٣].

---

(١) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٤/٢٩.

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب ٢/٧٨٥، ٧٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٥٧، ٥٨.

(٣) ينظر التصريح ٥/٤٣٤، ٤٣٥.

ز - تكثير الاسم بالزيادة، كما في (ذا) و(الذي)؛ فقد ذهب الكوفيون[١] إلى أن الاسم فيهما هو الذال وحدها، وأن ما زيد عليهما تكثير لهما، حتى لا يبقى كلٌّ منهما على حرف واحد[٢].

ح - اجتناب التخفيف، كما في (فم)؛ فإنه إذا أُضيف إلى ياء المتكلّم قيل: (كلّمتُه من فمي إلى فمه)، ويجوز أن يُعرَّى من الميم فيُقال: (كلّمتُه من فيّ إلى فيه)، وأصل (فيّ): (فِيْيَ) بياءين، الأولى عين الكلمة، والثانية ياء المتكلّم، ولا يجوز التخفيف -كما جاز مع الأب والأخ -فيُقال: (فِيْ)؛ لأن الأب والأخ إذا وليتهما الياء مخفَّفةً كانا على حرفين، أحدهما فاء الكلمة والآخر عينها، ولو فُعل ذلك بـ(فِيّ) لصار على حرف واحد، وهذا ليس له نظير في الأسماء المتمكِّنة، فاجتُنب[٣].

ط - منع الترخيم: فقد أجاز الكوفيون[٤] ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحرِّكاً، فيقولون في (عُنُق): (يا عُنُ)، وفي (حَجَر): (يا حَجَ)، وفي (كَتِف): (يا كَتِ)، فإن كان أوسطه ساكناً كـ(زيد) و(عمرو) لم يجز ترخيمه[٥]، قالوا: "لأنه إذا حُذف الحرف الأخير وجب حذف الحرف الساكن الذي قبله[٦]؛ فيبقى

---

(١) ينظر الإنصاف ٢/٦٧٠.

(٢) ومثل ذلك مذهبهم في (هو، وهي)، و(إيّاي، وإيّاك، وإيّاه) الذي تقدّم ذكره في المبحث الأول.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٨٥.

(٤) ينظر الإنصاف ١/٣٥٦، والتبيين: ٤٥٦.

(٥) وبعضهم أجاز الترخيم في الأسماء مطلقاً. ينظر الإنصاف ١/٣٥٧.

(٦) لأن الساكن لو بقي أشبه الاسمُ الأدوات، وقد جاء هذا التعليل في مسألة أخرى. ينظر الإنصاف ١/٣٦١.

الاسم على حرف واحد، وذلك لا نظير له في كلامهم، بخلاف ما إذا كان أوسطه متحرّكاً"[١].

٢ - إذا كان الاسم موضوعاً على حرفٍ واحد أو حرفين لم يُعرب:

من الأسباب التي تقتضي بناء الاسم: أن يكون مشبهاً للحرف شبهاً وضعِيّاً، والمراد بالشبه الوضعي: أن يكون الاسم على حرف واحد أو حرفين؛ فالأول كـ(تاء) (قمت)؛ فإنها شبيهة بباء الجرّ ولامه، والثاني كـ(نا) في (قُمنا)؛ فإنها شبيهة بنحو(قد) و(هل)، ولا يدخل في المبني نحو: (يد) و(دم)، لأنهما ثلاثيان وضعاً[٢].

وقد ذكر أبو حيان أنّ من اللغات التي حكاها الكسائي والأخفش في (ايْمُن الله): (م الله)، بضمّ الميم وكسرها[٣]، قال أبو حيان: "وهو عند الأخفش مبني؛ لأن الميم حرف واحد، قال: وإذا كان الاسم على حرف واحد لم يُعرب"[٤].

والحكم ببنائه فيه نظر؛ لأن (م) مقتطعٌ من (ايْمُن)، فلا يكون حينئذٍ موضوعاً على حرف واحد أو حرفين، بل هو بقيّة اسم معرب، والاسم المعرب إذا حُذف منه شيء بقي معرباً[٥].

---

(١) الإنصاف ١/٣٥٩.

(٢) ينظر شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي: ١٦٥، والتصريح ١/١٨٣، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/٧٨.

(٣) وفيها لغاتٌ أُخر، وقد عدّها أبو حيان ثماني عشرة لغة. ينظر التذييل والتكميل ١١/٣٥٧، وعدّها المراديّ عشرين لغة. ينظر الجنى الداني: ٥٤١.

(٤) التذييل والتكميل ١١/٣٥٧، وينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٧٢.

(٥) ينظر التذييل والتكميل ١١/٣٥٧.

٣ - لا يجوز أن يُبنى الاسم منفصلاً على حرف واحد:

تقدّم أن الضمير المنفصل لا يجيء على حرف واحد[١] ؛ وذلك أن الضمير المنفصل ينفرد بنفسه، والمنفرد عن غيره بمنزلة الاسم المظهر[٢]، وقد تبيّن أن الاسم المظهر لا يكون على حرف واحد إلا ما ندر[٣]. قال المبرد: "ولا يجوز لحرفٍ أن ينفصل بنفسه ؛ لأنه مستحيل"[٤].

وذهب الكوفيون[٥] إلى أن الهاء وحدها في (هو، وهي) هي الضمير، كما ذهبوا إلى أن الياء والكاف والهاء في (إيّاي، وإيّاك، وإيّاه) هي الضمائر[٦]، قال الوراق: "وهذا القول[٧] ظاهر السقوط ؛ وذلك أنه لا يجوز أن يُبنى الاسم منفصلاً على حرف واحد"[٨].

لكنّ الكوفيين -في هاتين المسألتين - يرون أن الضمير إذا كان على حرف واحد فإنه لا يستقلّ بنفسه منفصلاً، ولهذا قالوا: إنّ الواو والياء في (هو، وهي) قد زيدتا تكثيراً للاسم كراهية أن يبقى على حرف واحد[٩]، وقالوا فيما اتصل بـ(إيّا): إنّ "هذه الكاف والهاء والياء هي الكاف والهاء والياء التي تكون في حال الاتصال ؛ لأنه

---

(١) ينظر المبحث الأول.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٩٢.

(٣) تنظر القاعدة الأولى.

(٤) المقتضب ١/ ١٧٥.

(٥) ينظر الإنصاف ٢/٦٧٧.

(٦) ينظر المصدر السابق ٢/ ٦٩٥، ٦٩٦.

(٧) إشارة إلى مذهبهم في الياء والكاف والهاء بعد (إيّا).

(٨) العلل في النحو: ٢٦٣.

(٩) ينظر الإنصاف ٢/ ٦٨٠.

لا فرق بينهما بوجهٍ ما، إلا أنها لـمّا كانت على حرف واحد وانفصلت عـن العامـل لم تقـم بنفسـها، فـأتى بـ(إيّا) لتعتمـد الكـاف والهـاء والياء عليهـا، إذ لا تقـوم بنفسـها، فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه"[(١)].

٤ - ليس في الأسماء ما هو على حرف واحد إلا وموقعه العجز لا موقع الصدر:

ذكر ابن مالك[(٢)] أنّ من دلائل الاسمية موافقة ثابت الاسمية في معناه دون معارض، كموافقة (قدْ) لـ(حسْب) في نحو: (قدْك) و(قدْ زيدٍ درهـمٌ)؛ فـ(قدْ) بمعنى: (حسْب) دون معارض، بخلاف واو المصاحبة في قولهم: (استوى الماء والخشبة)، فإنها بمعنى (مع) ولا تلحق بها في الاسمية[(٣)]؛ لأن موافقة الاسمية عارضها كون الأسماء ليس فيها ما هو على حرف واحد إلا وموقعه موقع العجز لا موقع الصدر، كتاء الضمير ويائه وكافه، وإنما يقع موقع الصدر ما هو حرفٌ كباء الجر ولامه وكافه، فلو حُكم على واو المصاحبة بالاسمية لَأدّى ذلك إلى عدم النظير، بخلاف الحكم عليها بالحرفية، والعلامة اللفظية مرجّحة على العلامة المعنوية، ولذلك حُكم على (وَشْكَان) و(بُطْآن) بالاسمية مع موافقتهما للفعلين (وَشُك) و(بَطُؤ) في المعنى، وحُكِم

(١) المصدر السابق ٢/ ٦٩٥، ٦٩٦.

(٢) شرح التسهيل ١/ ١٣.

(٣) (مع) اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب ما يليق بالمصاحبة، وقد تُسكَّن في لغة بني ربيعة، نحو: (زيد معْ عمرو)، قال ابن عقيل: "وزعم النحاس انعقاد الإجماع على حرفية الساكنة، وليس بصحيح، بل الأصحّ أنها اسم". المساعد ١/ ٥٣٦.

على (عسى) بالفعلية[١] -لاتصالها بضمير الرفع البارز وتاء التأنيث الساكنة - مع موافقتها الحرفَ (لعلّ) في المعنى، وأمثال ذلك كثيرة.

وقد يرِدُ على ما ذكره ابن مالك في واو المصاحبة أنّ كاف التشبيه قد صحّت اسميتها وهي على حرف واحد غير واقعة موقع العجز[٢].

والجواب: أنه لم يتعارض هنا أمرٌ لفظي وأمرٌ معنوي، بل أمران لفظيان، أحدهما: ينفي الاسمية، وهو أنّ الكاف على حرف واحد وليست في العجز، والآخر: يثبت الاسمية، وهو دخول حروف الجرّ عليها، كما في قوله:

بِيضٌ ثلاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ يضحكْنَ عن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ[٣]

أي: عن مثل البَرَد[٤].

وقوله:

بِكَاللِّقْوَةِ الشَّغْواءِ جُلْتُ فلم أكنْ لأُولَعَ إلا بالكَمِيِّ المُقَنَّعِ[٥]

أي: بمثل اللِّقْوَة[٦].

---

(١) وهو قول الجمهور. ينظر الجنى الداني: ٤٦١ .

(٢) ينظر المقاصد الشافية ٦٥٩/٣ ، ويحسن التنبيه على أنّ العلماء وإن كانوا قد اتفقوا على صحة مجيء الكاف اسماً بمعنى (مِثْل) ، إلا أنهم اختلفوا: هل يختص ذلك بضرورة الشعر أو لا؟ ينظر الجنى الداني: ٧٨، ٧٩، ومغني اللبيب: ٢٣٨، ٢٣٩، وعدة السالك ٥٠/٣.

(٣) من الرجز، وهو للعجاج في وصف نسوة بالجمال. ينظر الديوان: ٤١٥، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٦٦، والتصريح ٧١/٣.

(٤) البَرَد: حبُّ الغمام. ينظر الصحاح (برد) ٤٤٦/٢.

(٥) من الطويل: ولم أقف على قائله. ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٧٠/٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٦٦، والتذييل والتكميل ٢٦٢/١١.

(٦) اللِّقْوَة: العُقاب السريعة الاختطاف. ينظر لسان العرب (لقا) ٢٥٣/١٥.

وليس أحد الأمرين أولى بالاعتبار من الآخر إلا من حيث الترجيح، فيُرجَّح ما له نظير على ما ليس له نظير، فيُحكَم باسمية الكاف وإن وقعت على حرف واحد صدراً؛ لأنّ لها نظيراً من الأسماء في مجيئها على حرف واحد في الجُملة، ولا يُحكم بالحرفية؛ لأنه لا يُوجَد حرفٌ يدخل عليه حرف الجر لغير التوكيد[١] كقوله:

فلا واللهِ لا يُلفى لما بي ولا لِلِما بهم أبداً دواءُ[٢]

٥ - لا يكون الاسم المضاف على حرف واحد ولا على حرفين أحدهما حرف علة:

إذا سُمِّي بحرفٍ جارٍّ ومجرور وكان حرف الجر موضوعاً على حرف واحد نحو: (بزيد) فليس في ذلك إلا الحكاية، وإن كان أزيدَ من حرف واحد بأن يكون على حرفين صحيح الآخر نحو: (مِن زيد) أو أكثر نحو: (منذ يومين) جازت الحكاية، فتقول: (جاء منْ زيدٍ) و(رأيت منْ زيدٍ) و(مررت بمنْ زيدٍ)، وتقول: (جاء منذُ يومين)، و(رأيت منذُ يومين)، و(مررت بمنذُ يومين)، ويجوز أن يُعرب ويضاف إلى الثاني، فتقول: (جاء منُ زيدٍ)، و(رأيت منَ زيدٍ) و(مررت بمنِ زيدٍ)، وتقول: (جاء منذُ يومين)، و(رأيت منذَ يومين)، و(مررت بمنذِ يومين)[٣]، ونصّ ابن مالك[٤] على أنّ الإعراب أجود من الحكاية، ومنهم مَن أوجبه في الثلاثي والثنائي في الصحيح الآخر[٥].

---

(١) ينظر المقاصد الشافية ٦٥٩/٣.

(٢) من الوافر، وهو لمسلم بن معبد الوالبي. ينظر خزانة الأدب ٣٠٨/٢، وبلا نسبة في الخصائص ٢٨٢/٢، والمقاصد الشافية ٦٥٩/٣.

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٢/٢، ٤٧٣، وتمهيد القواعد ٤١٠٧/٨.

(٤) التسهيل: ٢٢٦.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ٨٩٤/٢.

ووجه الإعراب: أنّ حرف الجرّ في نحو: (من زيد) و(منذ زيد) أشبه الاسم المضاف من حيث كان خافضاً لما بعده، وعلى هذا لا يجوز الإعراب فيما كان على حرف واحد نحو: (بزيد)، ولا فيما كان على حرفين أحدهما حرف علة -في مذهب الجمهور - نحو: (في زيد)، بل تجب الحكاية؛ لأنّ المضاف لا يكون على حرف واحد أصلاً، ولا على حرفين أحدهما حرف علة إلا ما شذّ من نحو: (فيك) و(ذي مالٍ)[١].

أمّا المبرد[٢] والزجاج[٣] فإنهما أطلقا الإعراب ولم يُفرِّقا بين ما ثانيه حرف صحيح وما ثانيه حرف علة[٤] حتى نُقل عنهما أنهما أجازا الإعراب فيما كان على حرف واحد كالباء من (بزيد)[٥]، بأن يُزاد عليه حرف من جنس حركته، ثمّ يُزاد عليه حرف آخر يماثلة، ويُدغَم الأول في الثاني، ويُعرب، فتقول: (جاء بيٌّ زيدٍ)، و(رأيت بيَّ زيدٍ)، و(مررت ببيِّ زيدٍ)، وتقول فيما ثانيه حرف علة: (فيٌّ زيدٍ)[٦]، وعلى هذا الطريقة يكون المضاف على ثلاثة أحرف، فلا يكون في مذهبهما إشكالٌ على القاعدة حينئذٍ.

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٢/٢، ٤٧٣، وارتشاف الضرب ٨٩٤/٢، وتمهيد القواعد ٤١٠٨/٨.

(٢) المقتضب ٤٣/٤، وينظر ارتشاف الضرب ٨٩٤/٢، وتمهيد القواعد ٤١٠٧/٨.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٨٩، وينظر ارتشاف الضرب ٨٩٤/٢، وتمهيد القواعد ٤١٠٧/٨.

(٤) وهذا فيما يظهر لي مذهب سيبويه؛ فقد قال في الكتاب ٣٣٠/٣: "قلت: فإن سميته بـ(في زيد) لا تريد الضم؟ قال: أُثقِّله فأقول: (هذا فيٌّ زيدٍ)" أي: أن (في) حين يُراد التسمية به فإنه يُزاد عليه حرف من جنسه ثم يُدغم الأول في الثاني ويُعرب، قال ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٤١٠٧/٨، :"وهذا الوجه هو الذي ذكره سيبويه مقتصراً عليه" يقصد: الإعراب.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ٨٩٤/٢، وتمهيد القواعد ٤١٠٧/٨.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٨٩٤/٢.

٦ - ما كان على حرف واحد أو حرفين من الأسماء والأفعال لا يقبل التصريف إلا أن يكون مغيَّراً بالحذف:

لا حظّ للحروف -وما شابهها من الأسماء - في التصريف، ويشمل هذا ما كان على حرف واحد أو حرفين كالضمائر ونحوها[١]، أمّا ما كان ثلاثيّاً في الأصل من الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرِّفة ثم سرى عليه الحذف فصار على حرفٍ أو حرفين، فإنّ ذلك لا يُلغي كونه متصرِّفاً، نحو: (مُ الله) - عند مَن يجعله محذوفاً من (ايمُن الله)[٢] - ونحو: (يد، وسَه، وعِدة)، ونحو: (قِ نفسك) و(قُلْ، وبِعْ)[٣]، قال ابن الناظم: "ما كان على حرف واحد أو حرفين فلا يقبل التصريف إلا أن يكون مغيَّراً بالحذف"[٤]، ويُفهم من هذا: أنّ الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف[٥]، وذهب الكوفيون[٦] إلى أنّ أقلّ ما يُبنى عليه الاسم حرفان: حرفٌ يُبتَدأ به، وحرفٌ يُوقَف عليه.

٧ - ما كان على حرف واحد من الأسماء والأفعال فهو أولى بالهاء عند الوقف:

---

(١) نظر المنصف ١/٧، وإيجاز التعريف: ٥٨.

(٢) ينظر المبحث الأول.

(٣) ينظر شرح الألفية لابن الناظم: ٥٨٢، وشرحها للأشموني ٤/٣٣٣.

(٤) شرح الألفية: ٥٨٢.

(٥) ينظر العين ١/٥٠، والكتاب ٣/٣٢٢، والمنصف ١/٣٢، وشرح التصريف للثمانيني: ٢٨٤، وشرح الألفية لابن الناظم: ٥٨٢، وشرحها للأشموني ٤/٣٣٣.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ١/٢١، وتمهيد القواعد ١٠/٤٨٨١.

إذا أُريد الوقف على ياء المتكلِّم جاز اجتلاب هاء السكت، فتقول في (بعدي): (بعديَهْ)، وكذا الشأن فيما كان مبنيّاً على حركة بناء دائماً، نحو: (هو) و(هي)[١]، قال الشاعر:

إذا ما تَرعرعَ فينا الغلامُ فما إنْ يُقال له مَنْ هُوَهْ[٢]

وجاء في التنزيل: ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ﴾[٣]، قال السيرافي: "وإنما قال سيبويه[٤]: شبَّهوا (هِيَهْ) بياء (بعدي)؛ لأنّ الياء في (بعدي) حرف واحد، و(هي) اسم وهي حرفان، وما كان على حرف واحد فهو أولى بالهاء لقلّته ونقصانه"[٥].

فإن دخل الحذفُ اللفظَ وبقي على حرف واحد فإنّ اجتلاب الهاء واجب، كما في الأمر من (وعى)؛ فإنك تقول فيه: (عِهْ): بحذف فائه ولامه، لئلّا يُبتدأ بساكن، أو يوقَف على متحرِّك[٦].

٨ - لا يجوز القياس على أسماء الأفعال المنقولة من حروف الجرّ إذا كانت على حرف واحد:

---

(١) ينظر الكتاب ١٦٣/٤، وشرحه للسيرافي ٩٩/١، ٣٤/٥، وشرح التصريف للثمانيني: ٢٧٦، والمقاصد الشافية ١١٢/٨، والتصريح ٢٦٩/٥.

(٢) من المتقارب، وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه. ينظر الديوان: ٢٥٨، وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٣٤/٥، والمقاصد الشافية ١١٢/٨.

(٣) القارعة: ١٠.

(٤) الكتاب ١٦٣/٤.

(٥) شرح الكتاب ٥/ ٣٤.

(٦) ينظر التصريح ٢٦٥/٥.

من الظروف وحروف الجرّ ما نُقِل وصُيِّر اسمَ فعلٍ، كـ(عليك زيداً) و(دونك الكتاب)، وقد أجاز الكسائي[١] أن يُقاس على هذه الظروف وحروف الجرّ غيرُها ممّا لم يُسمع، إلا أن تكون حروف الجرّ على حرف واحد، كاللام والباء والكاف، فإنّ ذلك لا يجوز فيها.

أمّا البصريون[٢] فقد منعوا القياس، وأوجبوا الاقتصار المطلق على السماع، وممّا سمعوه من ذلك: (عليك) و(إليك)، و(دونك) و(عندك) و(مكانك).

ووجه قصْرهم ذلك على السماع أنّ الأفعال لـمّا حُذفت عُوِّضت منها الظروف والجارّات وأُعطيت حكمها، فعملت فيما كان الفعل المضمر عاملاً فيه، وتحمّلت ضمائر الفاعلين كما كان يتحمّلها الفعل المحذوف، وتعويض لفظٍ من لفظٍ وإعطاؤه حكمه لا يجوز بقياس[٣].

٩ - الأصل في الحروف أن تُوضع على حرف واحد أو حرفين:

قال الأشموني: "والأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفيْ هجاء، وما وُضع على أكثر فعلى خلاف الأصل، وأصل الاسم أن يُوضع على ثلاثة فصاعداً، فما وُضع على أقلّ منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحقّ البناء، وأُعرب نحو: (يد) و(دم)؛ لأنهما ثلاثيان وضعاً"[٤].

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٣٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٧٤، وتمهيد القواعد ٨/٣٨٩٨، ٣٨٩٩.

(٢) ينظر تمهيد القواعد ٨/٣٨٩٩.

(٣) ينظر تمهيد القواعد ٨/ ٣٨٩٩، ٣٩٠٠.

(٤) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/٧٧، ٧٨.

ويتجلّى من هذه القاعدة أنّ حروف المعاني إنما وُضعت للاختصار وطلب الإيجاز، فكانت في أصل وضعها على حرف واحد أو حرفين، ولذلك فإنّ حذفها خلاف القياس؛ لأنّ في الحذف اختصاراً للمختصر[١]، ومن أجل هذا استشكل بعض النحويين حذف حرف العطف مع بقاء المعطوف؛ لأنّ حرف العطف فيه ضربٌ من الاختصار؛ فأصل قولك: (قام زيد وعمرو): قام زيد وقام عمرو، فحُذفت (قام) الثانية، وبقيت الواو عوضاً منها، فإذا حذفتها تجاوزت حدّ الاختصار إلى مذهب الانتهاك[٢].

وأنكر أبو حيان على مَن حذف (لا) مِن (ولا سيّما)، فقال: "وقد أُولع بذلك كثير من المصنّفين أيضاً؛ لأنّ حذف الحرف خارج عن القياس، فلا ينبغي أن يُقال بشيء منه إلا حيث سُمع، وسبب ذلك أنهم يقولون: إنّ حروف المعاني إنما وُضعت بدلاً من الأفعال طلباً للاختصار، ولذلك أصْل وضعها أن تكون على حرف واحد أو على حرفين، وما وُضع مؤدِّياً معنى الفعل واختُصر في حروف وضعه لا يُناسبه الحذف، ولم يُسمع حذف (لا) من قولهم: (لا سيّما) في كلام مَن يُحتَجُّ به، فلا يجوز حذفها، وإنما سُمع ذلك في أشعار المولّدين، نحو قول الحسين بن الضحاك الخليع[٣]:

كلُّ مشتاقٍ إليه فمِن السُّوءِ فداهُ
سيّما من حالتِ الأحـ راسُ مِن دون مناهُ

(١) ينظر الخصائص ٢/٢٧٣، والتذييل والتكميل ٨/٣٧٤.

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب ٢/٦٣٥، ٦٣٦ ونتائج الفكر: ٢٠٧، ٢٠٨.

(٣) له ديوان مطبوع لم أقف عليه.

يريد: لا سِيّما"[١].

١٠ - حرف التعريف حرف واحد:

حرف التعريف في (أل) هو اللام وحدها، والهمزة وصلةٌ للنطق بها؛ لأنها ساكنة، وهذا ما تقرّر عند سيبويه[٢] والكوفيين[٣] وأكثر البصريين[٤]، غير الخليل[٥]، فقد ذهب إلى أنّ حرف التعريف هو مجموع (أل)؛ فهي كلمة مركّبة من الهمزة واللام جميعاً، كـ(قد) و(هل) و(بل)، وأصل الهمزة عنده أن تكون مقطوعة، وإنما حُذفت في الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال[٦].

والدليل على أنّ حرف التعريف هو اللام وحدها أنّ التعريف نقيض التنكير، والتنكير يدخله التنوين، وكما أنّ التنوين في آخر الاسم حرف واحد، فكذلك حرف التعريف من أوّله ينبغي أن يكون حرفاً واحداً[٧]، قال ابن جني: "وهم ممّا يجرون الشيء مجرى نقيضه، كما يجرونه مجرى نظيره، ألا تراهم قالوا: (طويل)، فجاؤوا به

---

(١) التذييل والتكميل ٨/٣٧٤.

(٢) الكتاب ٤/ ١٤٧.

(٣) ينظر اللامات: ١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٧.

(٤) ينظر اللامات: ١٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٧.

(٥) ينظر الكتاب ٣/ ٣٢٤، ٣٢٥، والمقتضب ١/ ٢٢١، واللامات: ١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٧، وهذه المسألة من أبرز ما أفاض فيه النحويون، وقد ساق الأزهريّ ما ورد فيها من مذاهبَ وتحقيقاتٍ في نسبة الأقوال. ينظر التصريح ١/ ٤٨٣، ٤٨٤.

(٦) وقد ذكر الأزهريّ مذاهب وتحقيقاتٍ في نسبة الأقوال. ينظر التصريح ١/ ٤٨٣، ٤٨٤، وهذه المسألة من أبرز ما أفاض فيه النحويون، وحتى لا يخرج البحث عن موضوعه فقد اقتصرتُ على أبرز أدلة من يرى أنّ حرف التعريف حرف واحد.

(٧) ينظر المنصف ١/ ٦٩، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ١/ ١٢٨.

على وزن (قصير)، وكذلك (قائم) و(قاعد)، و(نهض) و(جلس)، و(خفيف) و(ثقيل)، وجرُّوا بـ(كم) في الخبر لأنها نقيضة (رُبّ)؟ ألا ترى أن (رُبّ) للتقليل و(كم) للتكثير؟ وقالوا: (كثُرَ ما تقولَنَّ) فألحقوا النون؛ لأنه نقيض (قلّما تقولَنَّ)، وهذا ونحوه مطرد كثير في كلامهم، فمن هنا اقتضى القياس أن يكون حرف التعريف حرفاً واحداً؛ لأنه نقيض التنوين الذي هو حرف واحد"[١].

وقال ابن يعيش: "والصواب ما قاله سيبويه، والدليل على صحّته نفوذُ عمل الجارّ إلى ما بعد حرف التعريف، وهذا يدلّ على شدّة امتزاج حرف التعريف بما عرّفه، وإنما كان كذلك لقلّته وضعفه عن قيامه بنفسه، ولو كان على حرفين لما جاز تجاوُزُ حرف الجرّ إلى ما بعده"[٢].

١١ - علامة التأنيث حرف واحد:

حُكي عن الأخفش أنّ الألف والهمزة في نحو(صحراء) هما علامة التأنيث معاً[٣].

وقد يُستدلُّ له بأنّ الياءين في (زيدِيّ) والياءين في (بكرِيّ) علامة نسب، فلِمَ لا تكون الألف والهمزة جميعاً علامة التأنيث[٤] ؟

---

(١) المنصف ١/ ٦٩.

(٢) شرح المفصل ٩/ ١٨.

(٣) ومذهب الجمهور أنّ الهمزة هي علامة التأنيث، ومن النحويين مَن يرى أنّ الألف هي علامة التأنيث. ينظر المنصف ١/ ١٥٤، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٣٦، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٦١٠، والتصريح ٥/ ٧، ٨.

(٤) ينظر المنصف ١/ ١٥٤.

والجواب: أنّ علامة التأنيث لا تكون على حرفين، "إنما هي حرف واحد نحو الهاء في (طلحة)، والألف في (حبلى)"[١]، قال ناظر الجيش: "ورُدّ قول الأخفش بأنه لا يُوجد في كلامهم ما علامة التأنيث فيه حرفان"[٢].

ولا يشكل على هذا قول سيبويه في مواضع من الكتاب: "ما لحقته ألفا التأنيث"[٣]، وقوله: "وأمّا ما كان في آخره ألفا التأنيث"[٤] يعني: الألف والهمزة.

وذلك أنه أطلق هذا اللفظ عليهما تجوُّزاً؛ لأنّ الألف التي قبل الهمزة مصاحبة لها، غير مفارقة[٥].

١٢ - الحرف الواحد لا يقوم بنفسه:

وتتجلّى هذه القاعدة في رسم (مَن) إذا اتصلت بكلام قبلها، قال ابن الأثير: "إذا اتصلت (مَن) بكلام قبلها كُتبت موصولةً ومفصولةً، نحو: (عمّن أخذت؟ وفيمَن رغبت؟) إلا أنّ وصلها مع الإدغام أولى، نحو: (ممّن) و(عمّن)، وكقوله تعالى: ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا﴾[٦]، وقد فُصلت في قوله تعالى: ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾[٧]، فإن اتصلت[١] بحرف مفرد كالباء واللام والكاف، نحو: (بمن) و(لمن) و(كمن) فلا تُكتب إلا موصولة؛ لأنّ الحرف المفرد لا يقوم بنفسه"[٢].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) تمهيد القواعد ٩/٤٦١٠.

(٣) الكتاب ٣/٤٢١.

(٤) المصدر السابق ٣/٦١٧.

(٥) ينظر المنصف ١/١٥٤.

(٦) النمل: ٦١.

(٧) النساء: ١٠٩.

وحين عرض الشاطبيُّ لمسألة حذف ياء المتكلم من نحو قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾[٣] قال: "ووجه حذفها أنها عوض من التنوين، إذ هما متعاقبان، وأيضاً فالياء حرف واحد كالتنوين، وأيضاً لا تقوم بنفسها حتى تُوصل بغيرها كالتنوين، وأيضاً موضعها الطرف كالتنوين، فلمّا أشبهت التنوين من هذه الوجوه -وكان التنوين يُحذف في النداء - حُذفت الياء كذلك، ولا محظور في ذلك، إذ الكسرة التي كانت قبلها باقية لتدلّ عليها"[٤].

ويحذف قومٌ الألف من (أما) فيقولون: (أمَ والله)، وقد ذكر الثمانيني[٥] أنّ (ما) في هذا اللفظ زائدة ركّبوها مع همزة الاستفهام، فتغيّر المعنى بالتركيب، واستُعملت بمعنى: (حقّاً)، وبمعنى: (ألا) الاستفتاحية[٦]، ثم قال: "فإذا وقعت هذه الكلمة في القسم قالوا: (أمَ والله)، فأسقطوا الألف؛ ليدلُّوا على شدة اتصال الثاني وتركيبه معه؛ لأنّ الكلمة إذا بقيت على حرف واحد لم تقم بنفسها، فعُلم بذلك افتقارها إلى الاتصال بغيرها"[٧].

=

(١) في التحقيق: (فإن أصّلَتْ)، والصواب ما أثبتّ.

(٢) البديع ٣٧٥/٢، ٣٧٦.

(٣) الزمر: ١٦.

(٤) المقاصد الشافية ٣٣٥/٥.

(٥) شرح التصريف: ٤٠٨.

(٦) ونصّ العكبريّ على أنّ كونه بمعنى: (حقّاً) فيه بُعد. ينظر اللباب ٣٧٠/٢ ، وقد ذكر المرادي في هذا اللفظ أقوالاً مفصّلةً للعلماء. ينظر الجنى الداني: ٣٩٠_ ٣٩٣.

(٧) شرح التصريف: ٤٠٨.

ويعني بـ(الثاني): الميم من (أما)؛ فقد اتصلت بالهمزة وتركّبت معها حتى صار الحرفان شيئاً واحداً.

وحذْف الألف في هذا الموضع لا يسلم من الشذوذ؛ لقلّته في الاستعمال، ولأنّ الحذف في الحروف بعيدٌ جدّاً؛ لأنه نوعٌ من التصرُّف، والأصل في الحروف ألّا تُصرَّف؛ لعدم اشتقاقها[١].

١٣ - الحرف الواحد يُوضع متحرِّكاً لا ساكناً:

الأصل في البناء هو السكون؛ لخفّته واستصحاب الأصل وهو عدم الحركة، فلا يُبنى عليها إلا لسبب، ومن الأسباب التي تُوجب التحريك[٢]:

أن تكون الكلمة على حرف واحد كتاء (قمت)[٣]، قال الوراق: "ومن شرط الأسماء المضمرات أن تُبنى على حركة؛ لأنها على حرف واحد، وكرهوا أن يبنوها على السكون، فيكون إجحافاً بها"[٤].

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٨.

(٢) ذكرها الأزهري خمسة، أولها: التقاء الساكنين كـ(أمْس)، وثانيها: كون الكلمة على حرف واحد كتاء (قمت)، وثالثها كونها عُرضةً للابتداء بها، كلام الابتداء، ورابعها: كونها لها أصل في التمكُّن كـ(أوّلُ) و(مِن قبلُ)، وخامسها: شبهها بالمعرب كـ(ضربَ)؛ فإنه أشبه الفعل المضارع المعرب. ينظر التصريح ٢٠٧/١، ولم يذكر الزمخشري السببين الثاني والخامس. ينظر المفصل: ١٢٧، ١٢٨.

(٣) ينظر التصريح ٢٠٧/١.

(٤) العلل في النحو: ٨٣.

وكذا الشأن في الحروف، كلام الابتداء، وهمزة الاستفهام، وكاف التشبيه، وواو العطف وفائه، وغيرها مما كان على حرف واحد، أن تُبنى على حركة؛ لأنها قد تقع في بداية الكلام، والابتداء بالساكن في كلام العرب لا يكون[١].

١٤ - حقّ ما كان على حرف واحد من حروف المعاني أن يكون مفتوحاً:

تقدَّم أنّ الأصل في البناء هو السكون، وأنّ الحركة لا يُصار إليها إلا لسبب، ومن الأسباب التي تُوجب التحريك: أن تكون الكلمة على حرف واحد.

والحركة التي حقُّ ما كان على حرف واحد من حروف المعاني أن يكون عليها هي الفتحة؛ لأنّ المتكلِّم يضطرُّ إلى تحريك الحرف للابتداء به، فحرَّكوه بأخفّ الحركات، قال السيرافي: "اعلم أنّ الحروف التي جاءت لمعنى وهي على حرف واحد، حكْمُها أن تكون مفتوحة، كواو العطف وفائه إذا قلت: (قام زيد وعمرو)، و(قام زيد فعمرو)، وألف الاستفهام، كقولك: (أزيدٌ عندك؟)، وإنما كان الأصل في هذه الحروف أن تجيء مفتوحة من قِبَل أنها حروفٌ يضطرّ المتكلِّم إلى تحريكها لابتدائه بها، وقد كان حكمها لو أمكن فيها السكون أن تكون حروفاً ساكنة؛ لأنها حروف معانٍ، فلمّا أوجبت الضرورة تحريكها ليمكن النطق بها حرّكوها بأخفّ الحركات وهي الفتحة، وبها يمكنهم النطق بها، فلم يحتاجوا إلى تكلُّف ما هو أثقل منها"[٢].

وقد ألفيتُ أنّ الحرف الواحد من جهة الفتح على ثلاثة أحوال:

الأولى: ملازمة الفتح، كواو العطف، وفائه، وهمزة الاستفهام.

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٣، ٨٣، والتصريح ٢٠٧/١، ولابن يعيش نظرٌ في مسألة المنع المطلق للابتداء بالساكن.

(٢) شرح الكتاب ٨٨/١.

والثانية: العدول عن الفتح، كباء الجرّ ولامه، ولام الأمر؛ فأمّا باء الجرّ فلأنها عاملةٌ الجرَّ دائماً، فاختاروا لها الكسر ليجانس لفظُها عملَها، وأمّا لام الجرّ فتُكسر مع الظاهر، فرقاً بينها وبين لام لابتداء، إلا في المستغاث به، والمتعجَّب منه في النداء، فإنها تُفتح فيهما مراجعةً للأصل، وأمّا لام الأمر فإنها كُسرت حملاً على لام الجرّ؛ لأنّ عملها نقيض عملها، ومن كلامهم حملُ النقيض على النقيض، كما يُحمل النظير على النظير[(١)].

والثالثة: الرُّجوع إلى الفتح، كلام الجرّ الداخلة على المستغاث، قال الشاطبي: "الاسم المنادى إذا استُغيث به فحكمه أن يدخل عليه لام الجرّ فيُجرُّ بها، لكنها تكون مفتوحة، ولا تكون مكسورةً كحالها في غير النداء، بل ترجع إلى أصلها من التحرُّك بالفتح، إذ كان الأصل فيما كان من الحروف على حرف واحد يُبتَدأ به أن يُحرَّك بالفتح؛ لأنه أخفّ الحركات، فرُوجع هنا الأصل"[(٢)].

وقد يتعارض السكون -الذي هو الأصل في كلّ مبنيّ- مع الفتح الذي هو أصل ما كان على حرف واحد، وهذا ظاهرٌ في الياء في نحو: (غلامي)، إذ يجوز فيها التحريك والتسكين، وقد اختُلف في الأولى منهما؟ قال الأزهري: "ويُجمع بينهما بأنّ الإسكان هو الأصل الأوّل؛ لأنه أصل كلّ مبنيّ والياء مبنيّة، والفتح أصل ثانٍ؛ لأنه أصل ما يُبنى وهو على حرف واحد"[(٣)].

١٥ - الفصل بحرف واحد ساكن كلا فصل:

---

(١) ينظر الجنى الداني: ١٨٢، ١٨٣.

(٢) المقاصد الشافية ٣٦١/٥.

(٣) التصريح ٢٣٩/٣، ٢٤٠.

نبّه النحويون في مواضع كثيرة على أنّ الحرف الواحد إذا فُصل به وهو ساكن كان حاجزاً غير حصين ؛ فالفصل به كلا فصلٍ[١]، ومن مواضع ذلك :

ما جاء في نحو : (يا زيد بنَ سعيد) ؛ فإنّ المنادى مبنيٌّ على الضمّ، ويجوز بناؤه على الفتح على الإتباع لفتحة (ابن) ؛ لأن الحاجز بين آخر المنادى وهو(الدال)، وآخر صفته وهو(النون)، حرف واحدٌ ساكن، فالفصل به كلا فصل[٢].

وقُرئ قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ﴾[٣] بكسر الحاء[٤] إتباعاً لكسرة التاء[٥]، قال أبو حيان : "ولم يُعتدّ الساكن ؛ لأنه ساكن غير حصين"[٦].

وقلبوا الواو ياء في (صِبْيَة) و(صِبْيَان)، للكسرة التي قبلها، ولم يعتدُّوا بالباء فاصلاً، قال ابن يعيش : "وقد أبدلوا الياء من الواو إذا وقعت الكسرة قبل الواو وإن تراخت عنها بحرف ساكن ؛ لأنّ الساكن لضعفه ليس حاجزاً قويّاً، فلم يُعتدّ حاجزاً، فصارت الكسرة كأنها باشرت الواو، وذلك قولهم : (صِبْيَة) و(صِبْيَان)، والأصل :

---

(١) وقد كُتبت دراسة بعنوان : (التعليل بالحاجز غير الحصين)، بدر بن محمد الراشد، وهي من منشور مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الحادي عشر، جمادى الآخرة، ١٤٣٤هـ.

(٢) ينظر التصريح ٢٦/٤، وضياء السالك ٢٥٦/٣.

(٣) الذاريات : ٧.

(٤) هي قراءة أبي مالك الغفاري والحسن وأبي السمال. ينظر المحتسب ٢٨٦/٢، ومعجم القراءات ١٢٥/٩.

(٥) هذا أحد ما قيل في تخريجها. ينظر المحتسب٢٨٦/٢، ٢٨٧، والبحر المحيط ٤٩٤/٤، والدر المصون ٤٢/١٠، والتعليل بالحاجز غير الحصين : ٢٠١.

(٦) البحر المحيط ٤٩٤/٤.

(صِبْوَة) و(صِبْوَان) ؛ لأنه من (صَبَوْتُ أَصْبُو) فقُلبت الواو ياءً لكسرة الصاد قبلها ، ولم تفصل الباء بينهما لضعفها بالسكون"[١].

وندر الاعتداد بالحرف الواحد إذا كان ساكناً فاصلاً ، وممّا وقفتُ عليه من ذلك ما جاء في النسب ؛ فإنّ المنسوب إليه إن كان قبل آخره ياء مكسورة ، مدغم فيها مثلها ، نحو : (طيِّب) و(هيِّن) و(ميِّت) ، حُذفت الياء المكسورة ، فيُقال : (طيْبيّ) و(هيْنيّ) و(ميْتيّ) ، بخلاف نحو : (مُهَيِّيْم) -تصغير (مُهَوِّم) [٢] - فلا يُحذف منه شيء بل يُقال (مُهَيِّيْمِيّ) ؛ لأنّ الياء المدغمة فُصل بينها وبين الميم الأخيرة بحرف ساكن وهو الياء[٣].

١٦ - امتزاج حرف واحد بما بعده أشدّ من امتزاج ثلاثة أحرف بما بعدها :

يجوز تسكين لام الأمر إذا وقعت بعد واو العطف أو فائه[٤] ، كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بِى ﴾[٥] ، وقوله تعالى : ﴿ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ﴾[٦] ، وقوله تعالى : ﴿ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ

---

(١) شرح المفصل ١٠/٢٣ ، ٢٤.

(٢) مِن هَوَّم الرجلُ : إذا هزّ رأسه من النعاس. ينظر الصحاح (هوم) ٥/٢٠٦٢ ، وذكر ابن مالك أنه تصغير (مِهْيام). ينظر شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤٩.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٣٧١ ، ٣٧٢ ، والأصول في النحو ٣/٧٣ ، والتعليقة للفارسي ٣/٢٠٦ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٩ ، وتمهيد القواعد ٩/٤٦٩٩ ، وفي هذا الأخير رسم المحقّق النسب إلى (مُهَيِّم) على هذا النحو : (مُهَيِّمِيّ) ، والصواب : (مُهَيِّيْمِيّ).

(٤) ينظر اللامات : ٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٥٨.

(٥) البقرة : ١٨٦.

(٦) البقرة : ٢٨٢.

﴿ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ ﴾[١]، وذلك أنّ الواو والفاء لـمّا كانتا مفردتين لا يمكن انفصالها مما بعدهما ولا الوقوف عليهما، امتزجتا بما بعدهما، حتى صارتا كبعض ما دخلتا عليه، فشُبِّهت اللام حينئذٍ بالخاء في (فخِذ)، والباء في (كَبِد)، فكما يُقال: (فَخْذ) و(كَبْد) كذلك يُقال: (ولْيقم زيد)[٢].

وقد تُسكّن اللام بعد (ثُمَّ) حملاً على الواو والفاء في وقوع اللام بعد حرف عطف[٣]، ومنه قراءة[٤] ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾[٥]، ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ ﴾[٦] لكنه قليل[٧]؛ والوجه كسر اللام، ولا يجيز البصريون[٨] غيره؛ لأنّ (ثُمَّ) قائمة بنفسها، ويمكن الوقوف عليها والابتداء بما بعدها، بخلاف الواو والفاء فإنّ ذلك لا يمكن فيهما[٩]، وأيضاً فإنّ الواو والفاء على حرف واحد، و(ثُمَّ) على ثلاثة أحرف، وامتزاج ما هو على حرف واحد بما بعده أشدُّ من امتزاج ما هو على ثلاثة أحرف بما بعدها[١٠].

---

(١) النساء: ١٠٢.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢٤.

(٣) ينظر اللامات: ٩٠، وشرح الشافية للركن ١/٥٢١.

(٤) هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي. ينظر السبعة: ٤٣٥ .

(٥) الحج: ١٥.

(٦) الحج: ٢٩.

(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤/٥٩، وشرح الشافية للركن ١/٥٢٢.

(٨) ينظر اللامات: ٩٠.

(٩) ينظر اللامات: ٩٠، والمقاصد الشافية ١/٥٥٢.

(١٠) ينظر شرح الشافية للركن ١/٥٢٢.

١٧ - توكيد حرف واحد غير جوابيٍّ بلا فصل أشذُّ من توكيد حرفين بلا فصل:

لا يخلو الحرف الذي يُراد توكيده من أن يكون جوابيّاً أو غير جوابي، فإن كان جوابيّاً فتوكيده يكون بإعادة الحرف وحده، وإن كان غير جوابي وجب أن يفصل بينهما، وأن يُعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكَّد إن كان مضمراً، نحو: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ ﴾[(١)]، وأن يُعاد هو أو ضميره إن كان ظاهراً، نحو: (إنّ زيداً إنّ زيداً فاضل) أو (إنّ زيداً إنّه فاضل)، وشذّ انفصال الحرفين كقوله:

إنّ إنّ الكريم يحلمُ ما لم يرَيَنْ مَنْ أَجارَهُ قد ضِيْمَا[(٢)]

وأشذُّ من ذلك قوله:

فلا واللهِ لا يُلفى لما بي ولا لِلِما بهم أبداً دواءُ[(٣)]

لكون الحرف المؤكَّد موضوعاً على حرف واحد[(٤)].

على أن الزمخشريّ[(٥)] قد أجاز (إنّ زيداً إنّ زيداً منطلق)، قال ابن مالك: "وقوله مردود؛ لعدم إمامٍ يُسند إليه، وسماعٍ يُعوَّل عليه"[(٦)].

---

(١) المؤمنون: ٣٥.

(٢) من الخفيف، ولم أقف على قائله. ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٣/٣ ، وأوضح المسالك ٣٠٣/٣، وتمهيد القواعد ٣٣٠٧/٧.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ينظر أوضح المسالك ٣٠٣/٣ _ ٣٠٦ ، والتصريح ٥٢٩/٣ _ ٥٣٥.

(٥) المفصل: ١١٥.

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٣٠٣.

١٨ - لا يكون تنوينان في حرف واحد:

من العرب من شبّه (سنين) ونحوه بـ(غِسْلين) في لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منوَّنةً، وهم بنو عامر، فيقولون: (إنّ سنيناً يُطاع إليه فيها لسنينٌ)[١]، وقال الشاعر:

ألم تَسُقِ الحجيجَ سَلِيْ معَدّاً سنيناً ما تُعَدُّ لنا حسابا[٢]

وقوله:

متى نَنْجُ حَبْواً مِن سنينٍ مُلِحَّةٍ نُشَمِّرْ لأُخرى تُنزلُ الأعصمَ الفَردا[٣]

وبنو تميم لا يُنوِّنون[٤]، بل يقولون: (مرَّت عليه سنينُ)، وقال ابن مالك: "فتركُ التنوين لازمٌ؛ لأنّ وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في حرف واحد"[٥].

قلت: امتناع وجود تنوينين في حرف واحد قاعدةٌ مسلَّمٌ بها، لكنّ توظيفها في هذا السياق لا يخلو من نظر؛ وذلك أنّ نحو(سنين) نُزِّل منزلة ما هو مفرد كـ(غِسْلين) فجرى مجراه، ولو كان في تنوين (سنين) اجتماع تنوينين -وقد نُزِّل منزلة المفرد في إعرابه بالحركات - لكان الأمر كذلك في (غِسْلين) أيضاً.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٨٥، والتذييل والتكميل ١/٣٣٠، والتصريح ١/٢٥٥.

(٢) من الوافر، ولم أقف على قائله. ينظر التذييل والتكميل ١/٣٣٠، وهمع الهوامع ١/١٧٤.

(٣) من الطويل، ويُعزى لبعض بني عامر. ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٩٢، والمصدران السابقان.

(٤) ينظر التصريح ١/٢٥٥.

(٥) شرح التسهيل ١/٨٥.

وإنما يتأتّى الإشكال بشبَه اجتماع تنوينين: في حال أُعرب (سنين) ونحوه بالحروف، فلا يُنوَّن حينئذٍ؛ لأنّ النون عوضٌ عن التنوين في الاسم المفرد كما يرى بعضهم[١]، بل يُحكى عن الفراء[٢] أنّ النون هي التنوين نفسه.

١٩ - لا تجتمع حركتان في حرف واحد:

غاية ما يقبله الحرف الواحد حركةٌ واحدة، ولأجل هذا كان موضع حركة الإعراب آخر الكلمة دون أوّلها؛ لأنّ أول الكلمة متحرِّك ضرورة، وحركة الإعراب لا تحدث إلا بعامل، والحرف الواحد لا يحتمل حركتين[٣]، جاء في الإيضاح[٤]: "لم يُجعل الإعراب أولاً؛ لأنّ الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء؛ لأنه لا يُبتدأ إلا بمتحرِّك ولا يُوقف إلا على ساكن، فلمّا كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب؛ لأنّ حركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلمّا فات وقوعه أوّلاً لم يمكن أن يُجعل وسطاً؛ لأنّ أوساط الأسماء مختلفة؛ لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية، فأوساطها مختلفة، فلمّا فات ذلك جُعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته".

٢٠ - لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف أو الجار والمجرور أو القسم إذا كان العاطف موضوعاً على حرف واحد:

---

(١) يُعزى هذا الرأي لابن كيسان والزجاج. ينظر ارتشاف الضرب ٢/٥٧٠ .

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) اللباب للعكبري ١/٥٩.

(٤) للزجاجي: ٧٦، وقد عزا ما قاله إلى المبرد.

من القواعد التي قرّرها ابن السراج[١] والفارسي[٢] وغيرهما[٣]: أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور والقسم إذا كان حرف العطف موضوعاً على حرف واحد كالواو والفاء[٤]، فلا يصحّ نحو: (ضرب زيد والساعةَ عمرو)، ولا (ضربت زيداً وفي البيت عمراً)[٥]، ولا (قام زيد فواللهِ عمرو) وإنما يختصّ ذلك بالشعر[٦]، كقوله:

يوماً تراها كشِبْهِ أَرْدِيَةِ الـ ـعَصْبِ ويوماً أَدِيْمَها نَغِلا[٧]

فإنه أراد: تراها يوماً كمثل أردية العصب وأديمها يوماً آخر نَغِلا، فالمعطوف عليه (ها) في (تراها)، والمعطوف (أديم)، وقد فُصل بين العاطف والمعطوف بالظرف (يوماً)[٨].

---

(١) الأصول في النحو ٢/٢٦١.

(٢) الإيضاح: ١٤٤، ١٤٨، والمسائل البصريات ٢/٧٧٤، وينظر الدر المصون ٤/١٠.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٤/٢٠٢٣.

(٤) بخلاف نحو (ثمّ) و(لكن)، فهي على أكثر من حرف. ينظر ارتشاف الضرب ٤/٢٠٢٤.

(٥) ورد هذا المثال عند أبي حيان برفع (عمرو). ينظر ارتشاف الضرب ٤/٢٠٢٤، والصواب هو النصب عطفاً على (زيداً).

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٤/٢٠٢٣، ٢٠٢٤.

(٧) من المنسرح، وهو للأعشى في وصف الأرض. ينظر الديوان: ١٧٠، والإيضاح: ١٤٨، والخصائص ٢/٣٩٥، ونغِل وجه الأرض، أي: تهشّم من الجدوبة. ينظر لسان العرب (نغل) ١١/ ٦٧٠.

(٨) ينظر الخصائص ٢/٣٩٥.

فإن كان حرف العطف موضوعاً على أكثر من حرف جاز الفصل، نحو: (قام زيد ثم والله عمرو)، و(قامَ زيد بل والله عمرو)، و(ضربت زيداً لكن في الدار عمراً)[١].

وإنما مُنع الفصل بالواو والفاء؛ لأنّ العاطف إذا كان على حرف واحد تنزَّل منزلة الجزء من المعطوف[٢].

وخالف ابن مالك[٣] في هذه القاعدة، فأجاز الفصل، ولم يُقيِّده بالشعر، وإنما يمتنع عنده الفصل إذا كان المعطوف فعلاً أو مجروراً فلا بُدَّ من إعادة الجارّ، وأيّد مذهبه بشواهد عِدَّة[٤]، منها قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾[٥] ففصل بين الواو و ﴿حَسَنَةً﴾ بـ (في الآخِرةِ)[٦]، وحُملت شواهده على أوجه لا يكون فيها الفصل[٧]، فقيل في هذه الآية مثلاً: إنها من باب عطف شيئين فأكثر على مثله فعُطف (في الآخِرةِ حسنةً) على (في الدُّنيا حسنةً)، كما لو قلت: (أعلمتُ زيداً أخاك مطلقاً وعمراً أباه مقيماً)[٨]، قال أبو حيان: "وليس

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٤/٢٠٢٣.

(٢) شرح شواهد الإيضاح لابن بري: ١٢٥.

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٨٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٣٩، ١٢٤٠.

(٤) ينظر المصدران السابقان.

(٥) البقرة: ٢٠١.

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٣٩.

(٧) ينظر البحر المحيط ٢/١١٣، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٢٤، ومغني اللبيب: ٤١٨، وتمهيد القواعد ٧/٣٥١٨، ٣٥١٩.

(٨) ينظر البحر المحيط ٢/١١٣.

هذا من الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف والمجرور كما ظنّ بعضهم، فأجاز ذلك مستدلّاً به على ضعف مذهب الفارسي في أنّ ذلك مخصوص بالشعر؛ لأنّ الآية ليست من هذا الباب، بل من عطف شيئين فأكثر على شيئين فأكثر"[١].

٢١ - يجوز أن يجتمع في الحرف الواحد إعلالان:

إذا اجتمع في كلمةٍ حرفا علة وكلٌّ منهما يستحق أن يُقلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله فلا بدَّ من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر؛ لئلا يتوالى إعلالان، والأحقّ بالإعلال منهما هو الثاني؛ لأنه في الطرف، والطرف محل التغيير، نحو(الهوى)، و(الحيا)[٢]، والأصل: الهوَيُ، والحَيَي[٣].

ويخرج من ذلك نحو: (قاضٍ)؛ فإنه أُعِلّ بالإسكان والحذف، وذلك جائز؛ لأنّ الإعلالين ليسا في حرفين متواليين، بل هما في حرف واحد وهو الياء[٤]، والأصل: (قاضيٌ) في الرفع، و(قاضيٍ) في الجرّ، فاستثقلوا الضمة والكسرة على الياء الخفيفة التي قبلها كسرة فأسقطوها، فسكنت الياء، والتنوين بعدها ساكن، فاجتمع ساكنان: الياء والتنوين، فأُسقطت الياء لالتقاء الساكنين[٥].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) هو الخصب، يُقال: أتيتُ الأرض فأحييتُها، أي: وجدتُها خصبة. ينظر لسان العرب (حيا) ٢١٣/١٤.

(٣) ينظر شرح التصريف للثمانيني: ٥٥٤، وإيجاز التعريف: ١٧٠، وشرح الشافية للركن ٧٥٠/٢، وشرح الألفية للمكودي: ٣٩٠.

(٤) ينظر الفلاح شرح مراح الأرواح: ١٥٠.

(٥) ينظر التصريف للثمانيني: ٣٨٦.

ونحو هذا: (إقامة) و(استقامة)؛ فإنّ الواو اجتمع فيها النقل والقلب والحذف معاً؛ لأنّ الأصل: (إقْوَام) و(استقْوَام)، نُقلت حركة الواو وهي الفتحة إلى الساكن قبلها، فقيل: (إقَوْام) و(استقَوْام)، ثم قُلبت الواو ألفاً لتحرُّكها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن، فقيل: (إقاام) و(استقاام)، فالتقى ساكنان: الألف المبدلة من الواو، وألف (إفْعَال) و(استفعال)، فحُذفت الألف المبدلة من الواو[١]، وعُوِّض عنها تاء التأنيث، فقيل: (إقامة)، و(استقامة)[٢].

٢٢ - إذا جاز حذف حرفين للضرورة فحذف حرفٍ واحد من باب أولى:

ذهب الكوفيون[٣] إلى أنّ الاسم من (هو) و(هي) الهاء وحدها، ومن أدلتهم أنّ الواو والياء تُحذفان وتبقى الهاء، كما في قول الشاعر:

فبيناهُ يشري رَحْلَهُ قال قائلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الـمِلاطِ نجيبُ[٤]

أراد: بينا هو[٥].

وقول الشاعر:

---

(١) حذْفُ الألف المبدلة من الواو هو رأي الأخفش، وعند الخليل وسيبويه أنّ المحذوف هو ألف (إفْعَال) و(استفعال). ينظر الكتاب ٣٥٤/٤، وشرحه للسيرافي ٢٥٧/٥، والمنصف ٢٩١/١، وارتشاف الضرب ٣٠٨/١.

(٢) ينظر المنصف ٢٩١/١، وإيجاز التعريف: ١٨٩.

(٣) ينظر الإنصاف ٦٧٧/٢.

(٤) من الطويل، وهو للعجير السلولي. ينظر خزانة الأدب ٢٥٧/٥، ٢٦٠، وبلا نسبة في الأصول في النحو ٤٦٠/٣، والإنصاف ٦٧٨/٢.

(٥) ينظر الإنصاف ٦٧٨/٢.

بيناهُ في دارِ صِدْقٍ قد أقام بها حيناً يُعَلِّلُنا وما نُعلِّلُهُ[١]

أراد: بينا هو[٢].

وقول الشاعر:

إذاهُ سِيمَ الخَسْفَ آلى بقَسَمْ باللهِ لا يأخُذُ إلا ما احْتَكَمْ[٣]

أراد: إذا هو[٤].

وقول الشاعر:

دارٌ لسُعدى إذْهِ مِنْ هواكا[٥]

أراد: هي[٦].

فحُذفت الواو والياء في هذه الأبيات، ولو كانتا أصلين لما حُذفتا، وإنما زادوا الواو والياء في (هو) و(هي) تكثيراً للاسم؛ كراهية أن يبقى على حرف واحد، كما زادوا الواو في قولهم (ضربتهُو) و(أكرمتهُو) وإذا كانت الهاء وحدها هي الاسم، فكذلك ههنا[٧].

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله. ينظر الكتاب ٣١/١، وشرحه للسيرافي ٢١٨/١، والإنصاف ٦٧٨/٢.

(٢) ينظر الإنصاف ٦٧٨/٢.

(٣) من الرجز، ولم أقف على قائله. ينظر الإنصاف ٦٧٨/٢، وخزانة الأدب ٢٦٥/٥.

(٤) ينظر الإنصاف ٦٧٨/٢.

(٥) من الرجز، ولم أقف على قائله. ينظر الكتاب ٢٧/١، والأصول في النحو ٤٦١/٣، والإنصاف ٢/ ٦٨٠.

(٦) ينظر الإنصاف ٦٨٠/٢.

(٧) ينظر الإنصاف ٦٧٨/٢، ٦٨٠.

وأجاب البصريون[١] بما يلي:

١ـ أمّا الواو والياء فإنما حُذفتا للضرورة، كقوله:

أصاحِ ترى يَوْماً أُرِيكَ وَمِيْضَهُ كَلَمْعِ اليدينِ في حَبَبِيٍّ مُكَلَّلِ[٢]

فـ"حذف حرفين للضرورة -وهما الباء والياء من (صاحبي) - وإذا جاز حذف حرفين للضرورة فحذف حرفٍ واحد أولى"[٣].

قلت: وهذا ليس على إطلاقه؛ وذلك أنّ حذف الحرف الواحد في الضرورة لم يكن على درجة واحدة في الحكم، فقد يكون في بعض المواطن قبيحاً جدّاً[٤]، وذكر ابن السراج[٥] أنه ليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له، ولا أن يزيد ما يشاء، بل لذلك أصولٌ يُعمل عليها، فمنها ما يحسن أن يُستعمل ويُقاس عليه، ومنها ما جاء كالشاذ، وبالغ بعض اللغويين كأبي هلال العسكري[٦] فدعا إلى تجنُّب ارتكاب الضرورات وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية فإنها قبيحة تشين الكلام وتَذهب بمائهِ.

٢ـ وأمّا الهاء في (ضربتهُو) و(أكرمتهُو) فليست بمنزلة الهاء في (هو)؛ وإنما الهاء في (هو) ضمير رفع منفصل، والهاء في (ضربتهُو) و(أكرمتهُو) ضمير نصب متصل، وضمير الرفع المنفصل لا يجوز أن يكون على حرف واحد، بل لا بُدَّ من

---

(١) ينظر المصدر السابق ٢/٦٨٤.

(٢) من الطويل، وهو لامرئ القيس. ينظر الديوان: ٦٠، والكتاب ٢/٢٥٢، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٦٨٤.

(٣) الإنصاف ٢/٦٨٦.

(٤) العيون الغامزة: ٢٥٧.

(٥) الأصول في النحو ٣/ ٤٣٥.

(٦) الصناعتين: ١٥٠.

حرف يُبتدأ به وحرف يُوقف عليه، بخلاف ضمير النصب المتصل؛ فهو لا يقوم بنفسه، ولا يجب فيه ما وجب في ضمير الرفع المنفصل[١].

(١) ينظر الإنصاف ٦٨٦/٢.

الخاتمة:

خلص البحث إلى النتائج التالية:

١ - يُساق (الحرف الواحد) عند النحويين في سياقات مختلفة، تشمل الأسماء، والأفعال، وأسماء الأفعال، والحروف.

٢ - الذي يجيء من الكلِم على حرف واحد: الاسم إذا كان ضميراً متصلاً، كتاء الفاعل، وكاف المخاطب، وياء المتكلِّم، وهاء الغائب، والأفعال كـ(قِ) من (وقى)، والحروف كباء الجرّ ولامه، أما أسماء الأفعال والأسماء الظاهرة فلا تجيء على حرف واحد، وإن ورد شيءٌ من ذلك من الأسماء الظاهرة فنادر.

٣ - الضمير المنفصل لا يجيء على حرف واحد، وقد ذهب الكوفيون إلى أن الهاء وحدها في (هو، وهي) هي الضمير، كما ذهبوا إلى أن الياء والكاف والهاء في (إيّاي، وإيّاك، وإيّاه) هي الضمائر، لكنّهم يُقرّون بأن الضمير إذا كان على حرف واحد فإنه لا يستقلّ بنفسه منفصلاً، ولهذا قالوا: إنّ الواو والياء في (هو، وهي) قد زيدتا تكثيراً للاسم كراهية أن يبقى على حرف واحد، وعمدوا إلى تنزيل (إيّا) منزلة الحرف الزائد لتعتمد عليها الضمائر المقترنة بها، فلا تبقى على حرف واحد أيضاً.

٤ - الحرف الواحد من جُملة ما وَلَج في نسيج كلام النحويين عند تعليل الظواهر، وهي تعليلاتٌ تحاول تقريب الظاهرة والإقناع بها، وقد تُعوِّل في بعض المواضع على الحمل والتشبيه، ومن التعليلات ما يتجاوز مستوى تقريب الظواهر وتفسيرها فتُؤخذ منها القواعد.

٥ - تفرّق في كلام النحويين عددٌ من القواعد التي تتعلّق بالحرف الواحد، وقد اتّضح من هذه الدراسة أنّ تلك القواعد ليست على مستوى واحد، فمنها ما هو متفق عليه، ومنها ما هو مختلف فيه، ومنها ما تخلّف عنه بعض الشواذّ أو الاستثناءات.

٦ - قواعد الحرف الواحد منها قواعد خاصّة تتعلّق بباب بعينه، ومنها قواعد ترِدُ في أكثر من باب، وهي التي تُسمّى القواعد الكلّيّة، أو قواعد التوجيه، أو الأصول.

٧ - من أبرز القواعد التي أصّلها النحويون: أنّه لا يُوجد في كلام العرب اسم مظهر على حرفٍ واحد، وقد سُلكت في سبيل اطّراد هذه القاعدة طُرقٌ شتّى، كاجتلاب هاء السكت عند الوقف، وإعادة الحرف المحذوف في بعض الكلمات، وإيجاب التضعيف، والمدّ، والاقتصار على إعلال واحد، وتكثير الاسم بالزيادة، واجتناب التخفيف، ومنع الترخيم.

٨ - من القواعد ما يشترك فيه ذو الحرف الواحد مع ذي الحرفين، كقاعدة: (الأصل في الحروف أن تُوضع على حرف واحد أو حرفين) ، وقاعدة: (إذا كان الاسم موضوعاً على حرف واحد أو حرفين لم يُعرَب)، وقاعدة: (ما كان على حرف واحد أو حرفين من الأسماء والأفعال لا يقبل التصريف إلا أن يكون مغيَّراً بالحذف).

٩ - تضافر عددٌ من القواعد على أنّ ما كان على حرف واحد في مرتبةٍ دُنيا؛ فهو لا يقوم بنفسه، بل كالجزء مما اتصل به، ولا يقبل التصريف، ولا الإعراب الذي هو "أشرف من البناء"[1]. والفصلُ به كلا فصلٍ -إذا كان ساكناً -لأنه حاجز غير حصين.

والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٢٨.

قائمة المصادر والمراجع

[١] القرآن الكريم.

[٢] ارتشاف الضرب من لسان العرب، (أبو حيان)، أثير الدين محمد بن يوسف، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي.

[٣] الأصل النحوي توالي الأمثال اللفظية والمعنوية، (الحمد)، الدكتورة منيرة بنت محمود، مجلة العلوم الشرعية والعربية، الصادرة عن عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الأول شوال ١٤٢٧هـ.

[٤] الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو -فقه اللغة - البلاغة)، (حسان)، الدكتور تمام، القاهرة، عالم الكتب، ١٤٢٠هـ_ ٢٠٠٠م.

[٥] الأصول في النحو، (ابن السراج)، محمد بن سهل، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ_ ١٩٨٥م.

[٦] إعراب القرآن، (النحاس)، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، بغداد، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ_ ١٩٧٧م.

[٧] الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب، (البطليوسي)، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد، تحقيق الأستاذ مصطفى السقّا، والدكتور حامد عبد المجيد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م.

[٨] أمالي ابن الحاجب، (أبو عمرو)، عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قداره، عمّان - دار عمّار، بيروت -دار الجيل، ١٤٠٩هـ_١٩٨٩م.

[٩] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (الأنباري)، أبو بركات، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
[١٠] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (ابن هشام)، جمال الدين، ومعه عُدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٣هـ_٢٠٠٣ م.
[١١] إيجاز التعريف في علم التصريف، (ابن مالك)، جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، ط١، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، ١٤٢٢ هـ_ ٢٠٠٢م.
[١٢] الإيضاح العضدي، (الفارسي)، الحسن بن أحمد، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ_ ١٩٦٩م.
[١٣] الإيضاح في علل النحو، (الزجاجي)، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، ١٣٩٩هـ_١٩٧٩م.
[١٤] البديع في علم العربية، (ابن الأثير)، المبارك بن محمد الشيباني، تحقيق الدكتور صالح بن حسين العايد، مكة المكرمة، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤٢١هـ.
[١٥] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، (العكبري)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ_١٩٨٦م.
[١٦] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (أبو حيان)، أثير الدين محمد بن يوسف، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، الرياض، دار كنوز إشبيليا.

[١٧] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، (ابن مالك)، جمال الدين محمد بن عبد الله حقّقه وقدّم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ_١٩٦٧م.

[١٨] التصريح بمضمون التوضيح، (الأزهري)، الشيخ خالد، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط١، الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٨هـ_١٩٩٧م.

[١٩] التعليقة على كتاب سيبويه، (الفارسي)، أبو علي الحسن بن أحمد، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط٤، ١٤١٤هـ_١٩٩٤م.

[٢٠] التعليل بالحاجز غير الحصين، (الراشد)، الدكتور بدر بن محمد، بحث منشور في مجلة الجمعية العليمة السعودية للعربية، العدد الحادي عشر، ١٤٣٤ هـ.

[٢١] تفسير البحر المحيط، (أبو حيان)، أثير الدين، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ_١٩٩٣م.

[٢٢] التيسير في القراءات السبع، (الداني)، أبو عمرو، عُـــــني بتـــــصحيحه أوتو برتزل.

[٢٣] الجنى الداني في حروف المعاني، (المرادي)، الحسن بن قاسم، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ_١٩٩٢م.

[٢٤] حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (الصبان)، حقّقه وصحّحه وخرّج شواهده إبراهيم شمس الدين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ_ ١٩٩٧م.

[٢٥] حروف المعاني والصفات، (الزجاجي)، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ١٤٠٢هـ _ ١٩٨٢م.

[٢٦] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، (البغدادي)، عبد القادر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط٤، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ_١٩٩٧م.

[٢٧] الخصائص، (ابن جني)، أبو الفتح عثمان، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

[٢٨] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (السمين الحلبي)، أحمد بن يوسف، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، ط٣، دمشق، دار القلم، ١٤٣٢هـ_٢٠١١م.

[٢٩] ديوان (امرئ القيس)، تحقيق الدكتور درويش الجويدي، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٣٠هـ_٢٠٠٩م.

[٣٠] ديوان (حسان بن ثابت)، ط٢، بيروت، دار صادر، ١٤٣٠هـ_٢٠٠٩م.

[٣١] ديوان (العجاج)، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق الدكتور عزة حسن، بيروت، حلب، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ_ ١٩٩٥م.

[٣٢] السبعة في القراءات، (ابن مجاهد)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف.

[٣٣] سر صناعة الإعراب، (ابن جني)، أبو الفتح عثمان، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، ط١، دمشق، دار القلم، ١٩٨٥م.

[٣٤] سفر السعادة وسفير الإفادة، (السخاوي)، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد، حقّقه وعلّق عليه ووضع فهارسه الدكتور محمد أحمد الدالي، ط٢، بيروت، دار صادر، ١٤١٥هـ_١٩٩٥م.

[٣٥] شرح أدب الكاتب، (الجواليقي)، تحقيق ودراسة الدكتورة طيبة حمد بودي، ط١، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٥م.

[٣٦] شرح الألفية، (المكودي)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٥ هـ _ ٢٠٠٥م.

[٣٧] شرح ألفية ابن مالك، (ابن الناظم)، أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ_٢٠٠٠م.

[٣٨] شرح التسهيل، (ابن مالك)، جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر، ١٤١٠هـ_١٩٩٠م.

[٣٩] شرح التسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفرائد، (ناظر الجيش)، محب الدين، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، ط١، القاهرة، دار السلام، ١٤٢٨هـ_٢٠٠٧م.

[٤٠] شرح التصريف، (الثمانيني)، أبو القاسم عمر بن ثابت، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٩ هـ _ ١٩٩٩م.

[٤١] شرح جمل الزجاجي، (ابن عصفور)، علي بن عبد المؤمن، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، العراق، إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٠٠هـ_١٩٨٠م.

[٤٢] شرح شافية ابن الحاجب، (الاستراباذي)، رضي الدين محمد بن الحسن ، مع شرح شواهده، لعبد القادر البغدادي، حقّقه وضبط غريبه وشرح مبهمه محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية.

[٤٣] شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، (الاستراباذي)، ركن الدين الحسن بن أحمد، تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ_ ٢٠٠٤م.

[٤٤] شرح شواهد الإيضاح للفارسي، (ابن بري)، عبد الله، تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ_١٩٨٥م.

[٤٥] شرح الكافية، (الاستراباذي)، رضي الدين محمد بن الحسن، تحقيق يوسف حسن عمر، ط٢، بنغازي، منشورات جامعة قاز يونس، ١٩٩٦م.

[٤٦] شرح الكافية الشافية، (ابن مالك)، جمال الدين، حقّقه وقدّم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ_ ١٩٨٢م.

[٤٧] شرح كتاب الحدود في النحو، (الفاكهي)، عبد الله بن أحمد، تحقيق الدكتور المتولّي رمضان أحمد الدميري، ط٢، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٤١٤هـ _ ١٩٩٣م.

[٤٨] شرح كتاب سيبويه، (السيرافي)، أبو سعيد، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ_٢٠٠٩م.
[٤٩] شرح المفصل، (ابن يعيش)، موفق الدين، القاهرة، بيروت، عالم الكتب، مكتبة المتنبي.
[٥٠] شعر (أبي زبيد الطائي)، جمعه وحققه الدكتور نوري القيسى، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٧م.
[٥١] ضياء السالك إلى أوضح المسالك، وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام، (النجار)، محمد عبد العزيز، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ_٢٠٠١م.
[٥٢] عدم النظير والاحتجاج به في النحو والتصريف دراسةً وتطبيقاً، (الشقاري)، الدكتور إبراهيم بن ناصر، ط١، الرياض، عمادة البحث العلمي، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٦هـ_٢٠١٤م.
[٥٣] العلل في النحو، (الوراق)، أبو الحسن محمد بن عبد الله، تحقيق مها مازن المبارك، ط١، بيروت - دار الفكر المعاصر، دمشق -دار الفكر، ١٤٢١هـ_٢٠٠٠م.
[٥٤] العين ، (الفراهيدي)، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس.
[٥٥] العيون الغامزة على خبايا الرامزة، (الدماميني)، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، تحقيق الحساني حسن عبد الله، ط٢، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٥هـ_١٩٩٤م.

[٥٦] الفلاح شرح المراح، (لابن كمال باشا)، وبهامشه بعضٌ من شرح بدر الدين العيني الحنفي، ومن شرح حسن باشا بن علاء الدين بن الأسود، طبعة الأستانة ١٢٩٧هـ.

[٥٧] قاعدة يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل دراسة نحوية تطبيقية، (المليفي)، الدكتور خالد بن سليمان، مجلة الدراسات اللغوية، الصادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ربيع الآخر - جمادى الآخرة، ١٤٣٨هـ، يناير مارس ٢٠١٧م.

[٥٨] كتاب (سيبويه)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١، بيروت، دار الجيل.

[٥٩] كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، (العسكري)، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٠٦هـ_ ١٩٨٦م.

[٦٠] اللازم وأثره في النحو والتصريف، (الغامدي)، الدكتور عبد العزيز بن علي بن أحمد، ط١، الرياض، عمادة البحث العلمي، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٤٠هـ_ ٢٠١٨م.

[٦١] اللامات، (الزجاجي)، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ط٢، بيروت، دار صادر، ١٤١٢هـ_١٩٩٢م.

[٦٢] اللباب في علل البناء والإعراب، (العكبري)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تحقيق غازي مختار طليمات، بيروت - دار الفكر المعاصر، دمشق -دار الفكر ١٤٢٢هـ_ ٢٠٠١م.

[٦٣] لسان العرب، (ابن منظور)، أبو الفضائل جمال الدين، ط١، بيروت، دار صادر.

[٦٤] ما ينصرف ومالا ينصرف، (الزجاج)، أبو إسحاق، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، ط٢، القاهرة، مكتبة الخانجي ١٤١٤هـ_١٩٩٤م.

[٦٥] لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، (عبد اللطيف)، الدكتور محمد حماسة، ط١، القاهرة، دار الشروق، ١٤١٦هـ_ ١٩٩٦م.

[٦٦] مجالس (ثعلب)، أبو العباس، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٦، القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠٦م.

[٦٧] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (ابن جني)، أبو الفتح عثمان، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ.

[٦٨] المسائل البصريات، (الفارسي)، أبو علي الحسن بن أحمد، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، القاهرة، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ_١٩٨٥م.

[٦٩] المساعد على تسهيل الفوائد، (ابن عقيل)، بهاء الدين، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، ط٢، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٢هـ_٢٠٠١م.

[٧٠] معاني القرآن، (الفراء)، أبو زكريا يحيى بن زياد، تحقيق محمد علي النجار، ط٣، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٢هـ_٢٠٠٢م.

[٧١] معاني القرآن وإعرابه، (الزجاج)، أبو إسحاق، تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي، ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ_١٩٨٨م.

[٧٢] معجم القراءات، (الخطيب)، عبد اللطيف، ط١، دمشق، دار سعد الدين، ١٤٢٢هـ_ ٢٠٠٢م.

[٧٣] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (ابن هشام)، جمال الدين، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط٣، دار الفكر، ١٩٧٢م.

[٧٤] المفصل في علم العربية، (الزمخشري)، أبو القاسم محمود بن عمر، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، ط١، عمّان، دار عمّار، ١٤٢٥هـ _ ٢٠٠٤م.

[٧٥] المقاصد الشافية، (الشاطبي)، أبو إسحاق، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين وآخرين، ط١، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٨هـ_٢٠٠٧م.

[٧٦] المقتضب، (المبرد)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٥هـ_١٩٩٤م.

[٧٧] اللمحة في شرح الملحة، (ابن الصائغ) ، محمد بن الحسن، دراسة وتحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، ١٤٢٤هـ.

[٧٨] المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، (ابن جني)، أبو الفتح عثمان، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، دار إحياء التراث القديم، ١٩٥٤م.

[٧٩] نتائج الفكر في النحو، (السهيلي)، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، حقّقه وعلّق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوَّض، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ _ ١٩٩٢م.

.

A single letter form in grammarians' perspective

Dr. Abdul Aziz bin Ali bin Ahmed Al-Ghamidi
Department of Grammar, Morphology and Philology - College of Arabic Language,Imam Muhammad Bin Saud Islamic University

Abstract:

Among the phrases is a form that comes as a single letter formula, and this includes the nouns: such as Taa of the subject, Kaf of the addressee, Yaa of the speaker, and verbs: such as (Qe) from (Waqa) and (`E) from (Wa'a), and the letters: Lam, Baa and Kaf of preposition, and Meem from (Maen), Alif from (Alhawa) and a Laam from (La`alla).

This study aims to reveal what comes of phrases in the form of one letter and what does not, and it attempts to clarify the effect of what is in the form of one letter in reasoning, and it seeks to collect disarranged rules related to it in the prevalent texts of the grammar books.

Key words: form – phrase – letter – single.